الزمان والمكان

obeikandl.com

obeikandl.com

الشعب يسنده ويؤازره ، ووقفت الزعامة المصرية تتمسك بولايته وتتحدى فى ايثاره بالولاية ارادة خليفة المسلمين .

ولكن ثورة المصريين ضد الفرنسيين لم يكن يحركها الشعور القومى وحده ، والا ثار المصريون على العثمانيين ، كما ثاروا على الفرنسيين ، وثمة من يقول كالجبرتى أن الفرنسيين كانوا أرفق بالمصريين من العثمانيين والمماليك وأعدل ، وانما كان يحركها شعور دينى لعله من بقايا الحروب الصليبية ، وهو شعور غلب فيه الولاء لدولة الاسلام على أى ولاء آخر للوطن أو الجنس ، فالوطن هو دار الاسلام يتنقل فيها المسلم فلا تقف دونه حدود أو قيود ، والجنس قد أمحت فروقه فى اطار الاخاء الاسلامى ، غير أن هذا الشعور مهما بلغت أصالته لا يقوم مبررا لتنحى المصريين عن الحكم لغيرهم وان كان تبريرا لثورتهم على الفرنسيين دون العثمانيين .

ولعلهم كانوا يدركون أن تحدى ارادة الخليفة لا يعنى الثورة عليه ، وان اختيارهم للولاية مصريا هو ثورة على نظام الدولة الذى جرت عليه وأخذت به منذ قيامها وهو ما يتنافى مع الولاء الذى يكنونه لدولة الاسلام ولخليفة المسلمين ، فاذا كان عليهم أن يختاروا فان اختيارهم يجب ألا يخرج على نظام الدولة فى اختيارها للولاة وقد جرت الدولة على اختيار الولاة من الأتراك فى مصر وفى غير مصر من البلاد التى تتبعها ، ومن ثم فان اختيارهم هو اختيار لوال تركى من بين أتراك آخرين ، وقد رأوا أن اختيار شخص معين من بين من ترشحهم أرومتهم

التركية للولاية هو حق من حقوقهم الأصيلة تفرضه الشريعة السمحاء التى تدين بها الدولة فى حكمها لأمة المسلمين ، فاذا كان الخليفة يرى قيام تركى بالولاية فان هذا لا يخالف الشريعة التى سوت بين المسلمين ، ولكن الشريعة تشترط أن يكون الراعى مسلما صالحا ، وقد ظن المصريون أن محمد على راع صالح وأنه أحق من الآخرين بالولاية فكان اختيارهم له وتحديهم للدولة فى هذا الاختيار قائما على هذا الأساس .

وقد ألف المصريون من قبل استبداد المماليك بالولاة وعزلهم ، فكان زعيمهم « شيخ البلد » يتوجه اليه فى مقره بالقلعة ويطوى البساط من تحته ايذانا بعزله وما على السلطان الا أن يعين بديله ، ولكنهم لم يألفوا أن يختار المماليك من بينهم واليا وعرفوا ما آل اليه أمر على بك الكبير حين تطلع الى ذلك وثار من أجله على الدولة .

فلم يكن عزوف الزعامة المصرية عن تولى الحكم بنفسها بعد أن اضطلعت دون غيرها بعبء الكفاح القومى ايمانا منها بعدم القدرة عليه أو انها ليست كفئا له ، بل لأنها كانت ترى أن حقها هو دون الولاية وان عداه الى الاختيار ، وظل هذا الرأى قابعا فى أذهان المصريين حتى الثورة العرابية ، فحين فكر عرابى فى خلع الخديو توفيق لم يعلن هذا الرأى أو يجهر به الا بعد أن ثبت استعداء توفيق للأجانب على الثورة ، وفى اجتماع قادة الثورة العرابية بأعضاء مجلس النواب فى دار محمد سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ رفض النواب موافقة عرابى على خلع

الخديو ، وبالرغم من حملة عرابى تلك الليلة على توفيق وأسرته فانه حين احتكم الى الناس فى ذلك كانت العرائض التى استكتبهم اياها تنص على استبدال الخديو توفيق بالأمير حليم باشا ولم يشر الى ضرورة التخلص من الأسرة الخديوية ، ولعله لم يشأ أن يخالف النواب رأيهم ، ولعل النواب أنفسهم كانوا ينفسون على عرابى أن يخلف الخديو على العرش أو يرأس الجمهورية اذا ما أريد للبلاد أن تكون جمهورية .

وأصبح هذا العزوف عن الحكم أقرب الى مركب النقص عند المصريين منه الى الولاء للبيت الحاكم أو السلطة الشرعية التى تسنده والتى كانت تقوم على تبعية مصر للدولة العثمانية ، فحين لوح الانجليز بالسلطنة لمحمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة بعد خلع الخديو عباس الثانى اثر قيام الحرب العالمية الأولى والغاء السيادة العثمانية على مصر ، لم تلق الفكرة لديه ترحيبا على الرغم من كراهية المصريين للأسرة الخديوية وبالأخص طبقة الأعيان المصريين التى يتزعمها والتى تكره استبداد الخديو أشد الكره وتكره من الأتراك تعاليهم ، بل انه سارع حين هدد الانجليز بتنصيب « أغا خان » زعيم الطائفة الاسماعيلية سلطانا على البلاد الى اقناع الأمير حسين كامل بقبول السلطنة وكان قد أحجم هو وأمراء الأسرة الخديوية عن قبول التغيير احراجا منهم للانجليز وتأييدا لا لعباس ولكن لحق الأسرة الموروث فى الحكم .

وظل هذا الاحجام عن خلع الأسرة المالكة يثقل على أذهان المصريين فنرى جمال عبد الناصر يؤخر الغاء الملكية والشعور

القومى يتعجله هذا الخلع زمنا امتد أكثر من عام بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولكن لعل حكمة السياسة هى التى حملته على الأناة رغم ايمانه بضرورة التخلص منها الى غير رجعة .

ولعل محمد على قد أدرك ببصيرته النفاذة أن الخطر الذى يمكن أن يتهدد أسرته لن يأتيها الا من ناحية الشعب فأنكر على المصريين كما يقول الجبرتى كل حق فى تولى وظائف الدولة العليا أو ذات الخطر فقصرها على بنى أرومته وعلى بعض الأجانب ، وكان يختار مستشاريه ورجال دولته من هاتين الطائفتين . وحين فكر فى انشاء جيش على النظام الحديث لم يتجه بتفكيره الى المصريين بل كانوا آخر من فكر فى انشاء جيشه منهم ، وفضل عليهم السودانيين ، ولعله وهو يعرف ثورات الجند وقد بلى مرها قبل توليته ، وفى أوائل عهده بالولاية كان يخشى أن يثور عليه أبناء مصر اذا ما أصبح منهم جيش يحمل السلاح ، ويبرر مؤرخوه انصرافه عن تجنيد المصريين فى البداية بخشيته على الزراعة من أن تبور اذا انصرف المصريون عنها الى الجندية ، ولكن مما يهدم هذا التبرير أنه حين اضطر الى تجنيد المصريين حال بينهم وبين الترقى الى الرتب العليا ، بل انه حين فكر فى اعداد طائفة الضباط لجأ الى أبناء المماليك الذين فتك بآبائهم من قبل وكأنه يطمئن اليهم أكثر مما يطمئن الى المصريين ، فكان أبناء المماليك هم نواة المدرسة الحربية فى أسوان ، فقد كان يعلم ولا ريب أن الجندى بغير ضابطه لا يساوى شيئا وانه يستطيع السيطرة على الجيش ما دام يطمئن الى ولاء ضباطه ، ولم يكن

ليطمئن كما يبدو الى ولاء المصريين لأسرته ولا ينكر الأمير عمر طوسون [1] ذلك فيقول صراحة :

« ولكن المصريين من هؤلاء الجنود الذين أظهرت الحرب علو كعبهم واستحقاقهم لكل مديح يفقدون هذه الصفات الباهرة عندما يرتقون الى مراتب القيادة ، فهم عندئذ لا يحسنون القيام بواجبهم ولا يعتزون بكرامة مراكزهم ، بل يبقون على ما ألفوه من عوائدهم القديمة ، فهم من هذه الوجهة يخالفون العثمانيين والمماليك الذين يفوقونهم جدارة واستئهالا لمراكز القيادة العليا وهذه الحال هى التى أرغمت محمدا عليا على تنحيتهم عنها مع حبه لهم ورغبته فى ارتقائهم وشمولهم بعين رعايته ، فبقيت الدرجات العليا وقفا على العثمانيين والمماليك ، وربما كان هذا من حظ محمد على ويمن طالعه لأن المصريين شعب سريع التقلب وهو من هذه الوجهة لا يؤمن جانبه ، فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » .

« أما والحالة كما هى الآن فالرؤساء قابضون على ناصية الجنود وهم لا يركنون الى المصريين كما يركنون الى أبناء جلدتهم فهم لذلك مضطرون لأخذ الحيطة لأنفسهم ، ونشأ عن ذلك مراقبة متبادلة كانت نتيجتها خضوع الجيش وألفه للنظام » .

ومن العسير أن نحلل عواطف محمد على تجاه المصريين ، ولا نملك الا أن نحكم عليها بما بدر منه نحوهم فقد اعتز عليهم بأخدانه من الترك والجرس والأرناؤود وميز الأجانب عليهم فارتفع عددهم من ١٦٫١٥٠ فى سنة ١٨٤٠ الى خمسين ألفا سنة ١٨٤٦ ، وأصبحوا مائة وخمسين ألفا سنة ١٨٧٠ ، وكانت الضريبة التى

---

(١) الأمير عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على (الجيش المصرى البرى والبحرى) ص ٤٥ .

يفرضها على التجار المصريين عشرة فى المائة والضريبة التى يفرضها على أقرانهم من الأجانب اثنين ونصف فى المائة وفى هؤلاء الأجانب يقول الجبرتى :

« انهم تراسوا وعلت أسافلهم ولبسوا الملابس الفاخرة وركبوا البغال والرهوانات ، واخذوا بيوت الأعيان التى بمصر القديمة وعمروها وزخرفوها ، وعملوا فيها بساتين وجناين ، وذلك خلاف البيوت التى لهم بداخل المدينة ، ويركب « الكلب » منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة يطردون الناس من أمامه وخلفه » .

ولا نستطيع أن ننكر أن محمد على قد أقام دعائم دولة قوية ناهضة فى مصر ، الا أنه حرم المصريين من جامها وبرها وخيرها وقصره على بنى جلدته ومن آثرهم بنعمته من الأجانب . ولم يكن المصريون فى نظره وبما يدل عليه موقفه منهم الا عمالا وخدما لأسرته ودولته ، فلم تكن الدولة دولة المصريين بل كانت دولة محمد على ، هكذا أرادها وهكذا كانت سلالته التى حكمت من بعده .

وكان المصريون لبنة هذا البناء السامق الذى شاده محمد على ، وكانت مصر البقرة الحلوب التى عصر ضرعها دون أن يترك فيه فضلة للمصريين .

ولا نحب أن نغمط محمد على مآثره فثمة من يقول انه منشىء مصر الحديثة وثمة من يعدد اصلاحاته ويقول انها عادت على مصر بالخير العميم ، فهو الذى أنشأ فى مصر نظاما للتعليم الحديث وأرسل البعوث الى أوربا ، وهو أول من أقام المصانع والصناعات وأصلح نظام الرى فبنى السدود والقناطر وحفر الترع وأدخل الى

البلاد زراعات جديدة ، ولكن كل هذا كان لخدمة أغراضه ، فلما قضى منها وطره انصرف عنها وعادت البلاد فى عهد خلفه الى شر ما كانت عليه قبله ، فلم يكن يفكر فى غير مجده الشخصى ، أما خيرا يعود على أهل مصر فكان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لها قاهرا ولحياتها معدما .

وحرم محمد على المصريين من تولى مناصب السلطان والحكم فى الدولة وقصرها على أبنائه وعشيرته من الجركس والترك فكان منهم حكام الأقاليم وكبار الضباط فى الجيش والشرطة وجباة الضرائب ، أما الوظائف الفنية التى لا جاه لها ولا سلطان كوظائف التعليم والهندسة والطب ، فقد كان للمصريين والأجانب نصيب فيها ، فلم يكن ممن اصطفاهم من يصلح لها أو يقدر عليها ، وليس فيها ما يغشاه أو يخشى منه على عرشه ما دام يسيطر بموالية على عناصر القوة فى الدولة ، ولما انقضت حاجته الى الانشاء والتعمير فى أواخر أيامه وفى أيام خلفائه فأغلقت المدارس وأقفلت المصانع ذوت أهمية هؤلاء المبعوثين وان استطاعوا أن يقوموا بخدمات جليلة للبلاد بقدر ما واتتهم الفرص ، وخاصة فى ميدان التعليم ومنهم رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك وكان لهما على التعليم فى مصر أياد بيضاء .

وكان أخطر ما قام به محمد على ، على المجتمع المصرى أنه قضى على الأسر والعصبيات المصرية القوية — وهو ما أشار اليه الشيخ محمد عبده بقوله « حتى اذا سحقت الأحزاب القوية ، وجه عنايته الى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع فيها رأسا

يستتر فيه ضمير (أنا) »[1] — باحتكاره مصادر الثروة ، وانتزاعه ملكية الأراضي من ملتزميها ، وكانوا من المماليك أو رؤساء الأسر والعصبيات الريفية ، فمنهم من استسلم ، ومنهم من تمرد ولم يذعن فجرد عليه الحملات لاخضاعه ، ونفى بعضهم الى مجاهل السودان ، وهاجر البعض الآخر ولاذ آخرون بقطع الطريق فكثرت (مناسر) اللصوص التي تحدت سلطان الحكومة وقوتها .. وقضى على تلك العصبيات المصرية الصميمة وتفرقت بين بلاد القطر ، واحتفظت أغلب تلك العصبيات القديمة بكنيتها ، ولم تحتفظ بروابطها مما يفسر انتشار كنية لأسرة بعينها في بلاد عديدة متباعدة رغم ضمور الصلات بينها ، فلم يعد هناك ما يجمع بينها غير اللقب المشترك .

وكان في البلاد غير طائفة الملتزمين وخاصة في المدن طائفة ثرية من أصحاب الحرف والصناعات قضى عليها هي الأخرى باحتكاره للصناعة ، فتدهور حالها ، وأملقت بعد يسر ، وانطوت في جموع الأجراء والعمال .

وأصبحت مصر على عهد محمد علي وليس فيها من المصريين من يتمتع بجاه أو ثراء وآل الأمر كله لأسرته ومن اصطفتهم من طوائف الترك ، ومن قربهم من الأجانب فأصبحوا هم وحدهم من يملكون ومن يحكمون ، فهم أصحاب الضياع الممتدة من الجفالك والوسايا ، وهم أصحاب السلطان والحكم في دواوين

---

(١) من مقال الشيخ حمل فيه على محمد علي بمناسبة الذكرى المئوية لوفاته سنة ١٩٠٥ : تاريخ الاستاذ الامام جـ٢ ص ٣٨٢ .

الحكومة وفى الجيش ، ومنهم كانت الحاشية الخديوية ، ولهم كانت القصور والمنازه ، حتى الجند من الأتراك والعثمانيين قد أصبح لهم بين المصريين صولة وجاه ، حتى ضرب بهم المثل فى اقتراف ما يشين دون خشية أو حياء ، فخلعت عليهم الأبعديات بعد احالتهم الى التقاعد ، والأبعاديات هى الأراضى التى استبعدت من مساحات « فك الزمام » عام ١٨١٣ ، وكانت من الأراضى البور ، قدر كلوت بك مساحتها بمائتى ألف فدان ، أقطعت لرجال الجهادية وكبار الموظفين ، وبعض كبار الأعيان ويبدو أن محمد على قد أراد أن يجعل منهم طبقة تقيم فى الريف وتسوده فتصبح له يدا وعونا على الفلاحين فقد حتم عليهم زراعتها بأنفسهم ولم يجز لهم تأجيرها . حتى يحملهم على الاقامة فى القرى ، هـذا فضلا عن زيادة الرقعة الزراعية للبلاد باستصلاح تلك الأراضى البور .

وبالرغم من نظام الاحتكار الذى قضى على الملكية الفردية للفلاحين نرى محمد على يمنح أسرته ورجال حاشيته حق الانتفاع بمساحات شاسعة من الأراضى عرفت بالجفالك (الشفالك) أعفاها من الضرائب ، ثم خولهم حق ملكيتها والتصرف الشرعى فيها ، وقام بهذا الاجراء فى أواخر حكمه ، عام ١٨٤٢ ، فوضع بذلك أساس الاقطاع الزراعى الذى ساد بعد ذلك .

وفى القرى منح المشايخ خمسة أفدنة عن كل مائة فدان من زمام القرية لا يدفعون عنها ضريبة مقابل خدماتهم للحكومة ، وسميت هذه الأراضى (مسموح المشايخ) .

وظل مسموح المشايخ قائما حتى ألغـاه الخديو سـعيد

عام ١٨٥٨ وضم أراضيه الى زارعيها من الفلاحين . وكان من الممكن أن يكون هؤلاء المشايخ نواة وان كانت ضعيفة لطبقة جديدة من الأعيان المصريين بدل الطبقة التى قضى عليها محمد على ، لا سيما وأن بعض أفرادها كانوا أعضاء فى مجلس المشورة الذى كونه . ولكن يبدو أن هذه الطائفة لم تستكمل كل مقومات النماء التى تتيح لها التقدم والبروز .

وحين تكونت طبقة الأعيان المصريين كانت هناك عوامل أخرى عملت على تكوينها ، فالمعروف أن التكوين الطبقى للمجتمع المصرى الحديث قام أصلا على تكوينه الاقتصادى والمادى . ولم تعد العصبيات القديمة الا فى القليل أساسا للتكوين الاجتماعى الحديث ، بل ان النمو الاقتصادى لفرد من أفراد تلك العصبيات كان مما يجعله يخرج عليها ويتنكر لها ، مالم ير فى انتمائه اليها فائدة يجنيها أو خيرا يعود عليه .

وفى هذا المجتمع المصرى الحديث تصدر الأثرياء وأصحاب النفوذ وكان هؤلاء من أمراء الأسرة الحاكمة وأصهارها يليهم رجال الحاشية وحكام الأقاليم ثم رجال الجهادية وكانوا جميعا من العناصر التركية ويأتى بعدهم أصحاب العصبيات ومشايخ القرى ممن نسميهم بالأعيان وهم طبقة مصرية صميمة وقد رأينا ما آل اليه أمرهم وأمر كبار التجار وأصحاب الصناعات تحت نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على وفى القاع أغلبية المصريين العظمى وكلها من العمال والأجراء والمزارعين .

ومن بين المصريين ظهر قلائل ممن أوفدهم محمد على فى بعوث

علمية الى الخارج فلما عادوا تولوا بعض مناصب الدولة وقاموا بخدمات جليلة للبلاد وخاصة فى ميدان التربية والتعليم ولكنهم لم يكونوا ذوى أثر بارز فى تطورها الاجتماعى والسياسى وكان ولاؤهم لأسرة محمد على بصفته ولى نعمتهم يباعد بينهم وبين الشعب فلم يكونوا أكثر من موظفين يقومون بواجبات الوظيفة على خير وجه وكانوا قلة لا تستطيع أن تقوم بحركة أو تتزعم عملا ، ولم يظهر لهم أثر فى الثورة العرابية فلم يشاركوا فيها وظلوا بعيدين عنها .

وبالرغم من حركة العمران التى قام بها محمد على فان مستوى المعيشة هبط هبوطا ملحوظا فازداد الفقر واشتد الغلاء وأصبحت السلعة التى « ثمنها مائة تباع بألف » كما يروى الجبرتى .

وكان الجلد والسخرة أمرين شائعين وظلا قائمين حتى ألغيا فى عهد الاحتلال فكان مما يفخر به الانجليز أنهم ألغوا « السخرة والكرباج » [1] وقضوا على الرشوة وكانت الرشوة بدورها من طبائع الحاكم التركى فى أى منصب يتولاه ، بل كانت الرشوة تصل من النولاة الى السلاطين أنفسهم .

وباعدت تلك المظالم بين الشعب وبين الأسرة الحاكمة وكانت سببا قويا فى قيام الثورة العرابية والتفاف الناس حولها وتأييدهم

---

(١) ألغت وزارة رياض السخرة الا فى المنافع العامة عام ١٨٧٩ حيث قيد بالبدل النقدى كما أبطل الجلد فى تحصيل الضرائب ثم ألغيت تماما فى عهد الاحتلال .

لها وظل أثرها قائما لا يبرح أذهان المصريين بعد فشل الثورة العرابية يباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة ، بعدا يصوره الدكتور هيكل فى مذكراته السياسية تصويرا دقيقا فيقول :

« وقد بقيت فى أذهاننا نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ومن حكم الخديوين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى ، فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب وبغير سبب ، وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى (آخر خدمة الغز علقة) . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم » .

وكان لهذا الأثر الذهنى وقر شديد فى نفوس المصريين يحرك اتجاهاتهم الوطنية والسياسية مما سنراه جليا فى سيرة أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، وفى سير الحركة الوطنية بعد ذلك سيرا تأثر الى أبعد حد بطابع الحكم التركى والانجليزى للبلاد ، وهو جانب هام من جوانب تاريخنا القومى علينا أن نعيه أشد الوعى حتى يصبح حكمنا عليه حكما يقوم على الأصالة والحق متجنبا المين والهوى والجهل بحوافز المجتمع المصرى فى تحرره وانطلاقه ، وتطور هذه الحوافز وفقا لتطور الأحداث والعوامل التى تسوقها وتحددها .

وهذا الظلم الذى ناء به المصريون وباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة كان أقوى عامل فى قيام الثورة العرابية .

ومن الخطأ أن نحكم على الثورة العرابية انها ثورة جند من

أجل المساواة بينهم وبين أندادهم من الترك والجركس فى الحقوق والامتيازات ، فانها وان بدأت تلك البداية الا انها انتهت بالمطالبة بحق الأمة فى الدستور والحكم النيابى والمساواة التامة فى الحقوق والواجبات ، تلك المساواة التى يكفلها الدستور كما يكفل العدالة للجميع أمام القانون .

ولم تكن الحركة الدستورية حركة العسكريين فقد سبقهم اليها أعضاء مجلس شورى النواب وكانوا صفوة أعيان الأمة ، فاستطاعوا أن يظفروا بتحقيق مبدأ المسئولية الوزارية عام ١٨٧٩ وذلك فى كتاب الخديو اسماعيل الى شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، وهى الوزارة التى أنيط بها وضع دستور للبلاد يحقق مطالب الوطنيين ، وان لم يتح للدستور الذى وضعه أن يرى النور اذ خلع اسماعيل قبل أن يصدر المرسوم الخديوى به . وبعد خلعه ببضعة أيام صدر القرار بنفض مجلس شورى النواب واستمر معطلا مدة عامين حتى عاد على أيدى العرابيين فى ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ولم يفرط هؤلاء النواب فيما يظنونه حقا من حقوقهم الدستورية ، حتى وان كانت الحكمة تقضى بالتريث فى كسبه ، فحين رأى اعتراض الانجليز والفرنسيين على ما نص عليه الدستور الجديد الذى وضع فى عهد توفيق من حق النواب فى نظر الميزانية واقرارها ورأى أن الحكمة تقضى بالاغضاء عن هذا الحق حتى لا يصطدم بالدولتين اللتين تتحرشان بالبلاد ، تمسك النواب بحقهم كاملا ورفضوا الانصياع لرأى شريف

مما أدى الى استقالته وتأليف وزارة البارودى واقرار الدستور بالشكل الذى أرادوه عليه كاملا غير منقوص .

فالحركة الدستورية قد بدأت قبل أن تبدأ الحركة العرابية وكان الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب قادتها وعدتها ، وحظيت بتأييد الخديو اسماعيل رغم استبداده وميله الى الحكم المطلق ، ولكن العوامل التى حملته على تأييد مطالب الوطنيين كانت أقوى من كل نزعة تساوره نحو الاستبداد والحكم المطلق فقد رأى السلطة تخرج من يديه ، ورأى النفوذ الأجنبى الممثل فى الوزيرين الانجليزى والفرنسى يقضى على نفوذه وانفراده بالسلطة ، ورأى فى معارضة الوطنيين المنفوذ الأجنبى سندا له أمام هذا النفوذ ، فانحاز اليها وسار فى تيارها ، وهو نفس الاتجاه الذى سار فيه الخديو عباس الثانى فى بداية حكمه حين رأى كرومر يستأثر دونه بكل نفوذ وسلطان فى البلاد فسار فى تيار الحركة الوطنية مؤيدا للزعيم الشاب مصطفى كامل ، علها تصل به الى استعادة نفوذه اذا ما انجاب النفوذ البريطانى عن البلاد ، ثم انقلب عليها حين رأى الاحتلال يمد له فى سلطاته بعد الوفاق بينه وبين جورست .

ولم تكن تلك الحركة الدستورية وليدة الظروف التى ساقت اليها ، وأولها الأزمة المالية والتدخل الأجنبى ، بل انها أعمق جذورا من ذلك ، اذ ترجع الى ظهور طبقة جديدة من الأعيان المصريين أتيح لها أن تشارك مشاركة محدودة فى شئون البلاد عن طريق مجلس شورى النواب الذى كونه اسماعيل ليبدو فى

نظر الغرب حاكما دستوريا مستنيرا ، كما ترجع الى حركة فكرية جديدة كان رائدها جمال الدين الأفغانى ، وغذتها صحافة ناشئة نشيطة وشباب مستنير أخذ يلتف حول داعية الشرق العظيم ، كما كان لامتداد الموجة الغربية الى مصر واتصال مصر بأوربا وظهور طائفة من الشباب تعلم فى الأزهر وفى المدارس الحديثة أثرها البعيد فى ذلك ، فقد أخذ هذا الشباب يعنى بشئون بلاده ويبرم بالسياسة العشوائية التى يسير عليها اسماعيل ولا يجد متنفسا لاعلان سخطه على استبداده وجوره الا فى مجالسه وندواته الخاصة التى وجد الأفغانى فيها أعظم منتدى لأفكاره وتعاليمه .

ثم كانت الثورة العرابية تعبيرا عن هذا كله .

فقد تزعم عرابى حركة الضباط المصريين للمساواة بأندادهم من الترك والجركس ، ولا نحب أن نقف فى تحليلنا لاتجاهات الضباط المصريين عند تلك الحدود الضيقة من المطالب الطائفية ، فان المساواة بالعناصر التركية لم تكن مطلب الضباط فحسب بل كانت مطلب المصريين جميعا ، وكما تزعم عرابى حركة الضباط المصريين فى التعبير عن تلك المطالب فقد عبر الأعيان المصريون عنها فى حركتهم الدستورية ، وان جمعت الحركة الدستورية بين المصريين والأتراك فى المطالبة بالحياة النيابية ، واقتصرت مطالب الضباط على المصريين وحدهم ، وان كان تآلف المصريين والأتراك فى المطالب الدستورية بسبب النفوذ الأجنبى الذى يطغى على الاثنين معا ، وبقدر ما كان من معارضى الحركة

الدستورية من المصريين أمثال رياض كان من مؤيديها أمثال شريف من الأتراك .

وقد تشيع اسماعيل للمطالب الدستورية حين قبل اللائحة الوطنية التى تقدم بها فى ابريل ١٨٧٩ على ما تذكر الوقائع المصرية « جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام والذوات الفخام والمأمورين الكرام ووجوه البلد وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى » ، ممهورة بتوقيع ستين من أعضاء مجلس شورى النواب وستين من العلماء والهيئات الدينية وفى مقدمتهم — كما يقول الرافعى — شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، واثنان وأربعون من الأعيان والتجار واثنان وسبعون من الموظفين العاملين والمتقاعدين وثلاثة وتسعون من الضباط ، وكان على رأس تلك الحركة شريف باشا التركى الأصل بينما وقف رياض باشا المصرى الأصل لا يتشيع لها ولا ينصرها ويمالىء النفوذ الأجنبى ويقره على التخلص من مجلس شورى النواب .

ويذكر عرابى فى مذكراته أن مطالب الضباط لم تكن قاصرة على انصاف رجال العسكرية المصريين بل عدتها الى المطالب الدستورية ، وان كان الرافعى يشكك فى هذا ويرى أن عريضة الضباط قاصرة على المطالب العسكرية ، الا أن هذا لا ينفى تفكير عرابى وزملائه فيما تجيش به نفوس المصريين من عواطف وانفعالات ولعله اذا كان قد قصر مطالبه الأولى على انصاف رجال العسكرية المصريين فلأنه جريا على التقاليد والنظم

العسكرية التى تمنع تدخل الجيش فى السياسة لم يشأ أن يتخطى تلك التقاليد العسكرية العريقة ، فان عرابى ككل المصريين كانت تمضه التفرقة بين الأتراك والمصريين ، ولم يكن تقديره للخديويين الا تقديرا لنزعتهم الطيبة نحو المصريين فنراه يذكر للخديو سعيد خطبة ألقاها فى « مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة وأعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين » وأشاد فيها بضرورة النهوض بالشعب المصرى حتى «يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » .

ويقول عرابى انه « لما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر فى أساس نظام (مصر للمصريين) » .

وما كان لعرابى أن يتمثل تلك الكلمات ويعيها طوال تلك السنين التى سبقت قيامه بحركته مالم يكن مؤمنا بها فى قرارة نفسه ايمان كل مصرى بها فان عبارة « مصر للمصريين » قد غدت بعد ذلك شعار القومية المصرية ، ذلك أن مصر لم تكن ملكا لبنيها بل كانت ملكا لأسرة تحكمها وتستأثر بخيرها منذ حكمها محمد على وجعل منها ضيعة له ولأسرته وحاشيته ومن اصطفاهم من غير المصريين كما بينا من قبل .

ولم تكن المطالب الدستورية الا أداة لتحقيق المساواة بين

المصريين والأتراك وحين استشرى النفوذ الأجنبى ، تشيع لهـا الخديو اسماعيل واجتمع عليها المصريون والأتراك : المصريون لانقاذ بلادهم من المؤامرة الاستعمارية التى توشك أن تطبق على بلادهم وللقضاء على امتيازات العناصر التركية والخديو والأتراك للابقاء على نفوذهم الذى يوشك أن يضيع أمام التدخل الأجنبى .

وكان الأعيان والمثقفون والضباط المصريون هم رواد تلك الحركة وزعماؤها وما كان لتلك الحركة أن تبدأ مالم تستكمل طبقة الأعيان كيانها الاجتماعى وجماعة المثقفين كيانهم الفكرى ، ومالم يصل الضباط المصريون الى مناصب القيادة فى الجيش .

وقد عرفنا كيف قضى محمد على على الأعيان والثراة المصريين وحال بين المصريين وبين مناصب القيادة فى الجيش وقضى بذلك على أية معارضة يمكن أن تنشأ لحكمه واستبداده وحكم أسرته واستبدادها .

وكان من الممكن أن تتكون من المشـايخ المصريين الذين نصبهم محمد على على القرى والبلاد طبقة جديدة من الأعيان الا أننا لا نعثر لهم على أثر ينم عن تطورها واستمرارها فمن بين أعضاء مجلس المشورة الذى أنشأه محمد على عام ١٨٢٩ وكان يضم تسعة وتسعين عضوا ممن سماهم الرافعى « كبار أعيان القطر المصرى » لا نجد اسما لأسرة — ما عدا القليل — يظهر بعد ذلك ، على عكس المجالس النيابية التى تواترت على مصر منذ عهد اسماعيل فانها لتعد سجلا تاريخيا لتطور طبقة الأعيان والثراة من المصريين فان كثيرا من الأسماء التى ضمها مجلس

شورى النواب تستمر وتتواتر فى المجالس النيابية اللاحقة حتى العهد الأخير غير ما يجد عليها من أسماء جديدة بحكم التطور الاجتماعى الذى خضعت له جماعة الأعيان فى نموها التاريخى .

ولعل نظام الاحتكار وهروب الفلاحين من زراعة الأرض وعزوف المشايخ عن خدمة الحكومة لثقل الأعباء التى كانت تلقى عليهم قد حال دون وجود بذرة صالحة لنمو طبقة ميسورة من هؤلاء المشايخ يمكن أن تكون نواة لطبقة من الأعيان المصريين تستطيع أن تطاول طبقة الذوات التركية حتى اذ كان حكم سعيد واصدار اللائحة السعيدية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ التى أباحت الملكية الخاصة للأطيان . وحرية التصرف فيها بالبيع والرهن وأعفت الفلاحين من المتأخرات التى كانت عليهم وقدرت حينذاك بثمانمائة ألف من الجنيهات .. أخذ المصريون يقبلون على حيازة الأرض واقتنائها وبدأت تتكون طبقة من ملاك الأرض المصريين ساعدت على نموها عدة عوامل أخرى وأصبح بعضها من كبار الملاك وسرعان ما أخذت تنافس طبقة الذوات التركية ثراءها وان قصرت عن أن تنافسها الجاه والسلطان . ولم تكن اللائحة السعيدية وما قررته من حق الملكية الخاصة للفلاح هى وحدها العامل الأول فى نشأة طبقة الأعيان المصريين ، فان الفلاح ظل فى شك من نوايا الحكومة قبله فلم يقبل على حيازة الأرض ، اقبالا يوحى بنشأة طبقة مالكة من الفلاحين ، وصرح فى العام التالى لاصدار اللائحة السعيدية لمن يرغب منهم فى ترك أطيان من أطيانه للميرى ، وظل هذا التصريح ساريا حتى ألغى عام ١٨٦٥ ، فقد

وقر فى ذهن الفلاحين ، لكثرة ما نالهم من عنت الحكم وعسفه واحابيله التى يبتدعها لابتزاز الأموال ، انه لا يصدر فى أمر الا لمصلحته وحدها دون مصلحتهم ، ولكن الخطوات الأخرى التى خطاها سعيد لمصلحة المصريين ، وضعت بذرة قوية لنشأة تلك الطبقة الصميمة من الأعيان المصريين فقد عمل على أن يشرك المصريين فى المناصب الادارية بنسبة الثلث منهم والثلثين من الأتراك [1] وذلك فى وظائف حكام الأخطاط ونظار الأقسام ، بعد

---

(١) أمين سامى باشا : تقويم النيل : المجلد الأول من الجزء الثالث ص ١٨٩ :

فى ١٤ صفر ١٢٧٣ أمر عال لروضة البحرين منطوقه :

آنه لما كان جل مقتضى ارادتنا اجراء الأمور التى يكون بهـــا حصول كمال رفاهية الأليف وحسن سياستهم واستقامة أجراء أمورهم على منهج العدل والانصاف ، وتخليصها من شوائب الجور والانحراف ليكون ذلك باعثا الى اصلاح أحوالهم وتيســـير أمور معاشـــهم .

وقد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحى المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة وابراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها وهنالك يكون الأقدام على تقـــدمهم أو بتعيين تأخرهم عن برهان واضح ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة ، وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام أخطاط ، والآن قد تعلقت ارادتنا أن يكون حصول ذلك بساير الأقاليم فأصدرنا أوامرنا الى المديرين عموما وهذا اليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، وقبل أن تنصبوهم اعرضوا الينا =

أن كانت تلك المناصب كغيرها من المناصب الادارية الأخرى وقفا على الأتراك وحدهم ، وبدأ بتنفيذ ذلك فى مديرية المنوفية ، ثم فى باقى المديريات ، وكان قد اختار من قبل لوظائف نظار الأقسام « محمد سلطان أفندى » و « حسن شريعى أفندى » من عمد مديرية المنيا ، وارتقى كلاهما فى سلك الوظائف الادارية فأصبح « حسن شريعى بك » مديرا للجيزة و « محمد سلطان بك » مديرا لبنى سويف ، كما عين « سيد أباظة بك » عمدة الشرقية مديرا للبحيرة ، وكانوا أول من وصل الى تلك المناصب من المصريين حينذاك ، ولا نجد تعليلا لاتجاه سعيد — اذا أنكرنا حسن طويته — فى الاستعانة بالعناصر المصرية فى المناصب الادارية الا أن الطبقة التركية التى نشأت فى رحاب محمد على لم تعد قادرة على الوفاء بكل ما يتطلبه الحكم وما تحتاجه المناصب من الأفراد النابهين القادرين عليها ، كما أن هبوط الانتاج الزراعى هو الذى حمله على تمليك الأرض للمصريين ،

= بيان أسماءهم وأسماء بلادهم وأقسامهم واخطاطهم لأجل أن مع استحسان تقليدهم فى تلك الوظائف تبذل اليهم النصيحة بأنهم اذا سلكوا مسلك الاستقامة وكان جل سعيهم فى اظهار آثار مقتضى ارادتنا من حصول كمال الرفاهية فيهم والعدل بينهم وبراح المطاليب وانجاز تشهيلها فهم أول بأول بوجه الحق فقد استوجبوا الافتخار الذى حصلوا عليه وهو شرف التقدم واستجابوا حصول الى كافة أمثالهم وأن سلكوا غير هذا المسلك كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم وعوقبوا بسلب نعمة التقدم منهم وازالة ونفى الفخر عنهم فيحل بهم أشد عقاب وأوله تخريب منازلهم يلزم التعجيل بذلك كما هو مطلوبنا .

(من دمياط) (ص ٣١ دفتر ١٨٨٨ عربى)

بدليل أن اسماعيل وكان على غرار جده محمد على لم يجد بدا من الاستعانة بالمصريين فى المناصب الادارية ، فى الوقت الذى حال فيه دون ترقياتهم فى السلك العسكرى الى الحد الذى لا يؤثر فى كيان الجيش ، كما أنه لم يشجع المصريين كثيرا على ملكية الأرض ، وكانت أكثر (انعاميات) الأراضى للعناصر التركية فى الحاشية الخديوية وفى صفوف الجيش . وكان هو نفسه شرها الى الأرض فعمل على زيادة أملاكه منها حتى بلغت بعد سبعة عشر عاما من حكمه ٩٥٠ ألف فدان مقسمة الى ٥١ دائرة ، ولم يكن يمتلك فى بداية حكمه غير ١٥ ألف فدان شأنه فى هذا شأن بقية الأمراء الآخرين ، وأباح حق التملك للأجانب ولم يكن للمصريين قبل بمنافسة الأجانب على حيازة الأرض وتملكها لولا أن الأجانب كانوا يميلون الى استثمار أموالهم فى غير الزراعة فلم تقع هذه المنافسة ، وحين سمح اسماعيل بحق التمليك الكامل لبعض أنواع الأراضى كالعشور والأواسى كان ذلك تحت ضغط الحاجة الى المال فأصدر قانون المقابلة عام ١٨٧١ ويقضى بتحصيل ضرائب الأطيان لمدة ست سنوات مقدما . وحتى يشجع الأهالى على الأداء أباح لهم الملكية الكاملة لهذه الأنواع من الأراضى .

ولعل سعيدا كان يصدر عن نية طيبة — كما يرى عرابى — عندما سمح بترقية الضباط والجنود المصريين الى مراكز القيادة فى الجيش ، ففى ست سنوات (ما بين عام ١٨٥٤ وعام ١٨٦٠) تدرج عرابى فى السلك العسكرى من نفر مجند الى رتبة القائمقام (عقيد) ومثله فى هذا بطلا الثورة العرابية ورفيقاه فيها :

على باشا فهمى الديب وعبد العال باشا حلمى فقد تدرجا بدورهما من تحت السلاح الى أرقى المناصب العسكرية .

ولم يشجع اسماعيل هذه السنة التى استنها سعيد بترقية المصريين فى السلك العسكرى فبقى أحمد عرابى فى رتبة القائمقام تسعة عشر عاما ولم يرق الى الرتبة التالية الا فى عهد توفيق وكان شفيعه فى هذه الترقية أن زوجه كانت أختا فى الرضاع للأميرة أمينة الهامى زوجة توفيق ، وبقيت العناصر الجركسية هى الغالبة فى القيادات العليا مما كان سببا فى تحرك الضباط المصريين ضد التفرقة بينهم وبين زملائهم من الجركس والأرناؤود وكانت شرارة الثورة العسكرية التى تحولت الى ثورة قومية شعارها « مصر للمصريين » بزعامة عرابى الفلاح المصرى ، وكان حرص قادة الثورة من الضباط على الحاق صفة مصرى بأسمائهم للدلالة على هذا الاتجاه وتأكيده .

واذا كان ولاء الجيش للحكم هو ما يحرص عليه الحاكم ، « والمصريون — كما يقول عمر طوسون — شعب لا يؤمن جانبه فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » فان ايثار العناصر التركية بالقيادات العسكرية كان سياسة مقررة فى أسرة محمد على ، ان شذ عنها سعيد فقد اتهمه أفراد الأسرة بالغفلة والبله وما كان فيهم من يحبه أو يؤثره بمحمدة كالتى آثره عرابى بها .

ولعلنا نفترض أن سعيدا كان صادق النية حقا حين أشرك المصريين فى المناصب الادارية وارتقى بهم الى مناصب مديرى

المديريات ، الا أننا لا نستطيع أن نفترض حسن نية اسماعيل فى السير على سنة سعيد فى هذا الأمر الا أن يكون من ورائه مأرب آخر هو — كما نعتقد — انشاء طبقة مصرية تدين له ولأسرته بالولاء وتغنيه كما تغنى أسرته التى ترث ملك مصر عن العناصر التركية التى تعجز عن امداده بحاجته من الحكام والاداريين النابهين ، فنراه يفسح فى المناصب الادارية للمصريين حتى كادوا يحتلون جميع مناصب مديرى المديريات عام ١٨٦٩ [١] ، وان

---

(١) اختير عدد من أعضاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٩ لمناصب المديرين هم :

١ ــ الشيخ محمد النصيرفى (بك) عضو المجلس عن البحيرة وكان عمدة قليشان .

٢ ــ هلال بك عضو المجلس عن الدقهلية .

٣ ــ أحمد شريف (بك) عضو المجلس عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية) وعمدة أبيار .

٤ ــ عامر أفندى الزمر (بك) عضو المجلس عن الجيزة وعمدة ناهية .

٥ ــ سليمان أفندى عبد العال (بك) عضو المجلس عن أسيوط (ساحل سليم) .

ومن الأعضاء الذين عينوا وكلاء مديريات :

١ ــ أحمد أفندى أباظه العضو عن الشرقية (منيا القمح) .

٢ ــ محمد أفندى عفيفى العضو عن الشرقية وعمدة الزوامل .

٣ ــ ابراهيم أفندى الشريعى العضو عن المنيا وبنى مزار .

وعين عدد من المديرين من غير أعضاء المجلس فى أوقات متفرقة هم غير من سبقت الاشارة اليهم منهم :

١ ــ أتوبى بك أبو العز وكان مديرا للمنوفية (١٨٦٥) ثم عضوا بمجلس الشورى عام ١٨٦٦ .

٢ ــ محمد منشاوى بك وعين مديرا للدقهلية (١٨٦٧) وكان عضوا بمجلس طنطا .

ظلت مناصب المحافظين بعيدة عنهم فلا نرى من المصريين من تولى منصب المحافظ فى تلك الفترة .

الا أن هذه الأسماء من المصريين الذين احتلوا تلك المناصب الادارية التى كانت وقفا على الأتراك من قبل ، تختفى بعد ذلك فلا نرى بين المديرين عام ١٨٧٩ مصريا واحـدا اذا استثنينا محمد باشا سلطان (مفتش عموم الأقاليم القبلية) حينذاك .

وبرهن محمد سلطان على أنه خامة طيبة لخدمة الحاكم الفرد وانه نهاز للفرص التى تعود عليه بالغنم الشخصى وكان موقفه بين توفيق والعرابيين موقف من ينشد الكفة الراجحة ليدور فى فلكها فلم يتوان عن التقرب من توفيق حين عرف أن كفة الثورة العرابية تميل الى الخسران بعد التدخل البريطانى ، فخان الثورة الوطنية كما خان مصر ، ويقص الشيخ محمد عبده من خبر خيانته فيقول « هذا الهمام الوطنى الذى أوقد نار الفتنة فى البلاد وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهيبها وعم جميع الأنحاء ، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها .. » .

« جاء فى آخر الأمر نائبا عن الحضرة الخديوية فى حبس كثير من الناس ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم . نال المكافأة من الجناب العالى بالاحسان جزاء ايقاد الفتنة ثم الهرب منها ، الا أن العدل

---

٣ ــ محمد عيدروس بك وعين مديرا للشرقية (١٨٦٩) وكان رئيسا لمجلس بنها .

٤ ــ سليمان أباظه بك وعين مديرا للغربية (١٨٦٩) .

الآلهى سيقوم بمجازاته حق المجازاة على ما صدر منه أول الأمر وآخره (يوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ، يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلانا خليلا ، لقد أضلنى عن الذكر بعد اذ جاءنى وكان الشيطان للانسان خذولا) وكما أن العدل الآلهى سيأخذه بما قدم من عمله ، أظن أن محاكم العدل الانسانية تبين له خطأه فى زعزعة راحة البلاد المصرية فى أول الأمر » [1] .

وكانت المكافأة التى أشار اليها الشيخ محمد عبده وأخذها على محمد سلطان هى انعام الخديو عليه بعد الاحتلال بعشرة آلاف جنيه من المالية جزاء اخلاصه .

وهكذا نجح اسماعيل فى صنع طبقة مصرية تدين بالولاء لأسرته وتربط مصيرها بمصير هذه الأسرة والولاء لها . وان كنا لا ننكر أن بعض رجال هذه الطبقة المصرية الناشئة ظلوا على ولائهم لمصر وان أذعنوا لسلطان الاحتلال حين تخلوا عن العمل العام ، ولكنهم لم يؤيدوا سياسة الاحتلال وظلوا ينكرون على الخديو سلطانه المطلق وان قيده الاحتلال لمصلحته فحسب وهم الذين حملوا لواء الدعوة للدستور بعد ذلك وتنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس استقلال مصر والاعتراف لبريطانيا بمصالحها فى وادى النيل ، ومن هؤلاء الرجال كانت جماعة حزب الأمة الذى تكون عام ١٩٠٧ وكان من أعضائه أحمد لطفى السيد رئيس تحرير « الجريدة » الناطقة بلسانه .

(١) مذكرات الامام محمد عبده ص ٢٠٣ .

وهذا الاتجاه لجماعة الأعيان المصريين هو الذى ساد ثورة سنة ١٩١٩ بعد أن تزعموها وركبوا موجتها .

ونعتبر اسماعيل حقا البناء الحقيقى لهذه الطبقة من الأعيان المصريين أو البورجوازية الناشئة بالمفهوم الغربى بعد أن وضع بذرتها الأولى باصدار اللائحة السعيدية واباحة حق التمليك للمصريين ، ولكن سعيدا كان يعنى ما يقصد حين عمل على اشراك المصريين فى المناصب الادارية فقد آثرهم بالنصح وحذرهم من الاهمال « كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم » حتى يكونوا نواة طيبة للسير على تلك السنة ، أما اسماعيل فما كان يفكر فى مثل تلك السنة الحميدة بقدر ما كان يفكر فى جاهه ومظهره وسلطانه ، فلم يكن يرمى حين أنشأ مجلس شورى النواب الى اشراك المصريين فى الحكم أو تطبيق الحكم الدستورى فى مصر ، ولم يفكر فى أن مثل هذا العمل قد يؤدى الى اظهار طبقة ظلت بعيدة عن المشاركة فى شئون البلاد أو يقودها الى التقدم والبروز فى ميدان الحياة العامة ، فان هؤلاء العمد والمشايخ ونظار الأقسام الذين تكون منهم مجلس شورى النواب ، قد أصبحوا النواة الحقيقية لطبقة الأعيان المصريين ، وواتتهم الفرص بعد ذلك لتنمية ثرواتهم وامتلاك الأراضى الواسعة وقيام الاقطاع المصرى بمساوئه التى شارك فيها الاقطاع التركى القديم وغدا ندا له ، ففى الوقت الذى حلت فيه الكوارث بالفلاح وأثقلته الضرائب وازداد فقرا على فقر ، كان الأعيان يقتنون « الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة وزادت ثرواتهم بما أنشأته

الحكومة من أعمال العمران كشق الترع واقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى وانشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون الى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعاينهم اذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما الى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم وأنعم على كثير منهم بالألقاب والرتب — وكانت نادرة فى ذلك العصر [1] — وأسند المناصب القضائية والادارية الى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى » [2] .

وقامت بذلك طبقة اقطاعية من المصريين الى جانب السواد الأعظم من الشعب الذى ازدادت حالته فى أواخر عهد اسماعيل سوءا على سوء .

وهكذا شهدت الأيام الأخيرة من عصر اسماعيل ظهور

---

(١) يقصد الرافعى أن الانعام بالرتب والألقاب كان قاصرا على الأتراك وقليلا ما ينالها المصريون .

(٢) الرافعى . عبد الرحمن : عصر اسماعيل الجزء الثانى ص ٣٣٢ .

طبقة من الأعيان المصريين كان لها أبعد الأثر فى اتجاهات الثورة العرابية كما لعبت الدور الأول فى سياسة البلاد بعد ذلك ، وهى التى ظفرت للبلاد بدستور عام ١٨٧٩ مقررا مبدأ المسئولية الوزارية ، واقرار الميزانية والقوانين العامة ، وانتخاب ممثلين عن السودان ، وان لم يصدر المرسوم الخديوى باعلانه ، الا أنه جاء نتيجة الاتفاق بين الحكومة وممثلى الأمة ولم يكن هناك ما يحول دون صدوره لولا التدخل الأجنبى وعزل اسماعيل ومجافاة توفيق للنظام الدستورى .

ولم تسكت هذه الطبقة على اتجاه توفيق الاستبدادى وانفراده بالحكم فضمت اليها عددا من الناقمين على سياسة رياض فى معارضته للنظام الدستورى وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، على رأسهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا ، وكونت هيئة عرفت بالحزب الوطنى أو « جمعية حلوان » [1] أخذت تجتمع سرا للعمل على مقاومة رياض واسقاط وزارته ؛ وتعددت اجتماعاتها فى دار سلطان باشا وضمت اليها عددا من ضباط الجيش منهم أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وبعض المدبرين منهم سليمان باشا أباظة وحسن باشا الشريعى فكانت تلك الهيئة من العوامل التى أدت الى وقوع الثورة العرابية . فمما لا شك فيه

---

(١) لم يكن الحزب الوطنى حزبا بالمعنى المعروف وان دعاه أصحابه بذلك ويميل عدد من المؤرخين الى تسميته بجمعية حلوان نسبة الى المكان الذى اتخذوه مركزا لاجتماعاتهم .

أن نقمة هذه الهيئة على وزارة رياض قد قوى من ثقة عرابى فى نفسه وقدرته على تزعم حركة السخط بين الضباط المصريين على سياسة عثمان رفقى فى الجيش فتسنم ذروة الأحداث التى أدت الى استقالة رياض وتأليف وزارة شريف الثالثة وغدا شخصية مرموقة يلتف حولها الشعب ويؤيدها الأعيان والنابهون من رجال الحزب الوطنى وخاصة بعد أن تضمنت مطالبه قيام حكم نيابى ، وكان شريف مترددا فى قبول الوزارة خوفا من تدخل الجيش فى السياسة ولم يقبلها الا بعد أن عاهده العرابيون على الثقة به والابتعاد عن السياسة ، وضمن رجال الحزب الوطنى تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة فهم « متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم » [1] . فى عريضتين وقع عليهما ألف وخمسمائة من عمد البلاد وكبار الأهلين ، الأولى تضمن تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة ، والثانية فى تأييد الحكم النيابى ، وقدم العريضتين الى شريف وفد من محمد باشا سلطان ، وسليمان باشا أباظة ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشمسى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام المويلحى ، والشيخ الصباحى ، والشيخ أحمد محمود ، وابراهيم افندى الوكيل .

وصدرت العريضتان بتلك الديباجة التى تسفر عما بلغته تلك الطبقة المصرية الناشئة من مكانة اجتماعية وحيوية بالغة وتطلع الى دعم كيانها السياسى والاجتماعى .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨١ .

ولعل الأعيان فى ضمانهم لابتعاد الجيش عن السياسة ، أرادوا أن يؤكدوا هذا الابتعاد ، ويحملوا عرابى على الوفاء به ، فما كان لهم نفوذ فى الجيش الا أن يكون عن طريق عرابى وما يمكن أن يحمله من ولاء لهم أو لمقاصدهم ، وهم فى الحقيقة يخشون أن يقوض النفوذ العسكرى طموحهم السياسى ، وان لم يسفروا عن هذا الحذر الذى أثبتته الأحداث بعد ذلك ، عندما تخلوا عن الثورة العرابية ، فوقفت كثرتهم ترقب تطور الأحداث عن كثب وانضمت قلة منهم الى الخديو متنكرة لعرابى كأحمد بك عبد الغفار والسيد افندى الفقى من نواب المنوفية ومحمد بك الشواربى من نواب القليوبية ممن أشار اليهم عرابى فى مذكراته ، وكان على رأس هذه القلة محمد باشا سلطان صاحب الحظوة لدى الانجليز والخديو بعد خيانته للثورة .

وبقى فريق على ولائه للثورة كأحمد باشا المنشاوى زعيم طنطا الوطنى كما دعاه « جون نينيه » فى كتابه « عرابى باشا » .

ومن هذا الفريق ممن لفحته الثورة بنيرانها أحمد بك أباظة وأمين بك الشمسى من نواب الشرقية وأحمد افندى محمود وابراهيم افندى الوكيل ومحمد افندى دبوس من نواب البحيرة ، والشيخ أحمد الصباحى من نواب الغربية ومراد افندى السعودى من نواب الجيزة ومحمد افندى جلال من نواب المنيا . ومهنى افندى أبو عمر من نواب أسيوط وابراهيم باشا الشريعى وبدينى بك الشريعى من نواب المنيا على عهد اسماعيل ، وقد تناولتهم الأحكام العسكرية بالتجريد من الرتب والامتيازات

والتحفظ عليهم فى بلادهم لمدد مختلفة مع دفع تأمين مالى يتراوح بين ألف وخمسة آلاف جنيه ، فى الوقت الذى أنعم فيه الخديو على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى وعشرة آلاف جنيه تعويضا له عما أصابه من أضرار .

وكان سلطان باشا حفيا بالاحتلال البريطانى فقدم الهدايا الى قواده « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » [1] على حد تعبيرهم ، وتلقى الشكر على هداياه التى قدمها باسمه واسم من شاركه فيها خطابا من الجنرال ولسلى خصه فيه بالذكر كما خص به محمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سلمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هداياهم [2] .

والغريب أننا لا نجد من أعضاء مجالس شورى النواب أو حتى المجلس الأخير من اشترك فى « الجمعية العمومية » [3] التى عقدت فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٢ للنظر فيما يجب اتخاذه من اجراءات لادارة البلاد نيابة عن الأمة وتفويض المجلس العرفى الذى تكون من وكلاء الوزارات بتولى سلطة الحكم بعد انضواء توفيق ومجلس وزرائه الى الانجليز بالاسكندرية غير مصطفى افندى علام من نواب القليوبية ومحمد افندى دبوس من نواب البحيرة والشيخ أحمد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) انظر الرافعى . عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ص ٣٩٤ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ ابريل ١٨٨٣ .

الصباحى من نواب الغربية وبدينى افندى الشريعى من نواب المنيا فى المجلس السابق مما يدل على مزيد من الحذر ان لم يدل على الفتور والتقاعس وايثار السلامة وقد نالهم جميعا ما نال العرابيين من سوء الجزاء .

وظهر فى تلك الجمعية العمومية ما يمكن أن نعده الطبقة الثانية من الأعيان وهى طبقة ناشئة بدورها الا أنها أحدث ظهورا من طبقة الأعيان الذين ظهروا فى مجالس الشورى والتى تزعمها محمد باشا سلطان فى النهاية وكان يمتلك حينذاك ثلاثة عشر ألف فدان .

وقدر لبعض أفراد هذه الطبقة الجديدة أن يتقدموا ويجتازوا حدودها الى الطبقة الأولى الا أن أغلبيتها بقيت تكون العصبيات القوية فى الريف وفى أفرادها تركز ما يعرف بالاقطاع الصغير ، فأصبحوا سادة بلادهم وقراهم يلوذون فى الغالب بالسلطة الحاكمة ويتباهون بالانتماء اليها مما أثقلهم بالديون ، فلم ينموا ثرواتهم وان ظلوا يحتفظون بجاه العصبية وعنجهيتها ؛ الا من حمله الحرص على الاقتصاد فلم ينزلق الى حمى التفاخر والمباهاة .

ومن هذه الطبقة الناشئة كان الشيخ سيد أبو على عمدة برقين من أعمال الدقهلية وكان رجلا عصاميا استطاع أن يجتاز حدود طبقته الى الطبقة الأولى فتوفى عن ألفى فدان وأصبح « سيد باشا أبو على » والد أستاذنا أحمد لطفى السيد .

ومن سمات التطور الاجتماعى أن الطبقة الناشئة ترنو بعينها الى الطبقة القديمة محاكاة وتقليدا فتنشد من أسباب وجاهتها

ما يقربها منها ولا تعدم الطبقة الجديدة من مفلسى الطبقة القديمة من يرضى بالتقرب منها والارتباط بها فعندما حقق تجار المدن فى أوربا ثراء فاق ثراء كثير من النبلاء وأمراء الاقطاع ، أخذوا يتلمسون النبالة بمصاهرة النبلاء وأمراء الاقطاع المفلسين ، ولم يجد هؤلاء غضاضة فى مصاهرة تلك الطبقة الناشئة الثرية التماسا للثروة التى تمكنهم من المحافظة على مظاهر النبالة القديمة .

وحدث مثل هذا فى مصر عندما أخذت عوامل الضعف والانحلال تدب فى كيان الطبقة التركية وكان منها عدد من سيدات الحاشية وجواريها من كلفوات ومرضعات وأرامل بعض الضباط وموظفى السراى ممن أقطعن مساحات واسعة من الأرض هبة أو معاشا ، فكن يلجأن الى أعيان الريف لاستثمار أراضيهن محتمين بعصبيتهم من ضياع حقوقهن ، وتنتهى فى الغالب تلك العلاقة بالزواج ، ورحب الأعيان بزواج التركيات استكمالا لمظاهر الوجاهة وشوقا لجمال تميزن به وتطلعا الى حياة أنيقة يضفينها على بيوتهن عرفت بها السيدة التركية فهى ربة بيت ممتازة وزوج مطواع للرجل .

واتسعت المصاهرات بين أعيان المصريين ووجهاء الترك فى عهد الاحتلال عندما أخذ هؤلاء الأعيان يزحمون الأتراك بثرائهم وثقافتهم وبما نالوا من مناصب رفيعة فى وظائف الدولة ، فقد تزوج سعد زغلول من ابنة مصطفى فهمى ناظر النظار التركى وهو الفلاح المصرى النابه الذى غدا بعد ذلك زعيما لثورة

سنة ١٩١٩ واحتل فى نفوس المصريين تلك المكانة التى شغلها من قبل الزعيم الشاب مصطفى كامل .

ولم يكن ما يحول دون هذه المصاهرات بين الترك والمصريين غير العنجهية والاستعلاء التركى على الفلاح المصرى ، فلما استكمل الفلاح المصرى أسباب الوجاهة التركية ونافسه الثراء وأخذ يزحمه فى مناصب الدولة ويفوقه ذكاء وثقافة لم يعد هناك ما يحول دونها .

وبمرور الزمن نشأت طبقة مصرية هى خلاصة المزج بين هاتين الطبقتين ، وكانت هناك عوامل أخرى عجلت بهذا المزج فالانتماء الى التركية قد زاوله بعض استعلائه عقب الاحتلال البريطانى وغلبة السيطرة البريطانية على البلاد ، وتصدر عدد كبير من أبناء الأعيان ممن نالوا تعليما عاليا لمناصب القيادة فى الدولة ، وكان هؤلاء بدورهم يفضلون الزواج من العناصر التركية أو التى تمت الى أصول تركية ، وكانت تلك ظاهرة طبيعية لا شذوذ فيها يقتضيها التقارب الطبقى بين وجهاء الأمة وأعيانها من الذوات الترك والأعيان المصريين ، فضلا عن أن المرأة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التمدين ما بلغته التركية .

ونشأ جيل ما بعد الثورة العرابية ليواجه تلك المتناقضات التى أدت اليها حيوية التغير فى المجتمع المصرى ، وهو الجيل الذى يمثله أحمد لطفى السيد خير تمثيل .

رجل وجيل

عاش أحمد لطفى السيد فكرة تجسدت فى ضمير جيله وعصره ، ند عنها فكانت حلا صادقا لكل العقد والمتناقضات التى عاشها جيله . وكان هو نفسه ظاهرة طبيعية لعصره وجيله بكل عقده ومتناقضاته التى فرضتها الظروف السياسية التى مرت بمصر منذ الثورة العرابية التى قامت تنشد وضعا للمصريين خيرا من وضعهم القديم فى ظل الأسرة الخديوية ، وفرضها الفشل الذى واجهته الثورة وانتهى بالاحتلال البريطانى للبلاد ، كما فرضها التطور الفكرى والاجتماعى للمصريين ، وامتداد الثقافة الغربية الى مصر امتدادا أخذ يهز القيم والتقاليد القديمة هزا عنيفا لا يبلغ حد الثورة على تلك القيم والتقاليد ، وان كان يرمى الى التوفيق بين الجديد والقديم فى اطار من تراث الآباء والأجداد والحضارة العربية الأصيلة ، فما كانت الثورة من شيم المصريين ، وان كانوا حين يحزب الأمر يخوضون غمارها فى ضراوة واصرار ، وانهم ليجترون المحن محنة وراء محنة فى صبر عجيب وقدرية بالغة ، تمثلها وجدانهم مع امتداد تاريخهم العريق عراقة الزمن والوجود الانسانى ، فلم تعد تهزهم عوارض الأحداث مهما جلت ، فما هى فى تقديرهم ومن وحى مشاعرهم الا غمة وتزول ، أو كربة وتنفرج ، ما دامت لا تعرض لوجودهم الانسانى ،

أو تتأذى منها مشـــاعرهم ، أو تثقل على تقاليدهم وعقائدهم ومأثوراتهم ، فاذا عرضت لشيء من هذا ، كانت ثورتهم تعبيرا عن وجدانهم الحى ، واحساسهم العميق بما يوشك أن يزلزل كيانهم العام ، وكانت ثورة عامة يلفها الشعور المشترك برباط من الوحدة والاصرار والشجاعة .

ففى ظل الحكم الخديوى نمت الشخصية المصرية عن عقدتين متناقضتين : عقدة الاستعلاء ، وعقدة النقص ، الاستعلاء الذى يحسه الأصيل حيال الدخيل ، وصاحب الحق قبل من يغتصب حقه ، يغذيه لدى المصرى ذكاء أصيل اتخذ من بلادة الترك وغبائهم (ونفختهم الكاذبة) مادة للفكاهة يسرى بها عن نفسه وينفس بها عن مكبوت مشاعره ، والنقص الذى يحسه أمام غلبة الترك واستئثارهم بالسلطان والنفوذ وبكل ما يتصل بالسلطان والنفوذ من جاه ومال .

فلما فشلت الثورة العرابية أورثت المصريين عقدة ثالثة هى الشعور بالقصور أمام القوة العسكرية الغاشـــمة ، واستغلت بريطانيا فيهم هذا الخوف من مجابهة القوة العسكرية فكانت تلجأ الى استخدامها عند كل أزمة تقع بينهم وبين المصريين ، وكان الأجراء التلقائى الذى تقوم به ، حشد بعض قطع الأســطول البريطانى بالاسكندرية ، أو باستعراض جيش الاحتلال فى شوارع القاهرة ، وكان استعراض قوات الاحتلال فى العاصمة والمـــدن الكبرى سنة تحتذيها كل عام . حتى تذكر المصريين بالقوة التى قهرت جيشهم .

ونشأ الجيل الذى ورث جيل العرابيين تحت رهق الخوف من مغامرة قد تصيب البلاد بنكسة كالتى أصابتها بفشل الثورة العرابية أو على يد العرابيين كما كان القول السائد حينذاك ، وهو القول الذى أخذت دوائر القصر تردده وتؤكده ايهاما للناس بأن الثورة العرابية حركة تمرد قام بها عرابى وبعض من تشيعوا له وليس للمصريين يد فيها وليس فيهم من كان يؤيدها وجرت على البلد أعظم النكبات .

وترك هذا الخوف طابعه فى أسلوب الكفاح الوطنى لدى المتطرفين والمعتدلين على حد سواء . فاتفق الفريقان فى أسلوب الكفاح واختلفا فى الخطة ، فالحزب الوطنى الذى يمثل المتطرفين قد جدد أسلوبه بتأليب الرأى العام العالمى على الاحتلال البريطانى ، مستندا الى الأساليب والحجج القانونية أما المعتدلون فكانوا يرون الاتفاق مع بريطانيا على استقلال مصر مقابل أن تعترف مصر بمصالح بريطانيا فى وادى النيل ، ولم يفكر أى الفريقين فى الثورة على الاحتلال ، أو تعبئة الشعب للثورة ، وظل القادة والزعماء سادرين فى هذا الخوف من العنف أو الثورة حتى أخلف الشعب ظنهم فى ثورته العارمة سنة ١٩١٩ .

وكان لامتداد الموجة الغربية آثاره العميقة فى نفوس أبناء الجيل وفى نفوس المثقفين منهم بوجه خاص ، وكانت أعمق ما تكون فى نفوس من ارتحل منهم الى الغرب ليرى مدى التخلف الفكرى والحضارى الذى يتردى فيه قومه .

وأثمرت تلك الموجة الغربية الدعوة الى تحرير المرأة واصلاح

نظم التعليم ومناهجه ، والأخذ بمظاهر التمدين الغربى ، والتحرر من الجمود الذى يعوق سير الحياة وارتقاء الفكر وصلاح العقيدة ، كما أثمرت تلك النظرة الواعية للديمقراطية والحكم الدستورى .

وبجانب تلك الموجة الغربية القادمة كانت اليقظة الاسلامية قد أخذت تستكمل اطارها وتتحول من حركة سلفية بدأت على يد محمد بن عبد الوهاب الى حركة اصلاح وتجديد شامل يوفق بين قواعد الدين وتطور الحياة العصرية ، وكان رائد هذا التحول جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده .

واتخذ جمال الدين الأفغانى من عالم الاسلام الفسيح ميدانا لدعوته ، ولكنه وجد فى مصر التربة الصالحة لنماء بذره ، فأقام فيها زمنا والتف حوله عدد من المريدين والأنصار هم خيرة الشبيبة الواعية الناضجة المتفتحة فى مصر حينذاك ، على رأسهم دون مراء خيرة مريديه الامام محمد عبده .

وتلاقت الموجة الغربية وحركة التجديد والاصلاح فى مصر على وفاق ، ذلك أن حركة التجديد فى مصر قامت على أساس تحرير الدين من أغلال الجمود والقيام باصلاح يوفق بينه وبين مطالب المدنية الحديثة . ولا يصدم العقل أو الوجدان أو التقاليد ، فقد أثبت الاسلام كما يقول « تشارلس آدمز » انه « دين عام يناسب كافة الناس ويلائم جميع العصور والثقافات » .

ونستطيع أن نرد حركة الاستنارة فى مصر الى رفاعة رافع الطهطاوى ، ولكن الحكيم الأفغانى هو الذى انتقل بها من

السلبية الى الايجابية وفلسف منهاجها وكشف عن وسائلها وأهدافها ، وحمل الحركة بعده الامام محمد عبده ومن بعده لطفى السيد ، وكان كل منهم مكملا للآخر ، وجاء كل منهم فى الوقت الذى يناسبه تماما ، فلم تصدم آراؤهم الجيل أو المجتمع ، فرفاعه الطهطاوى عاش جيل محمد على وما بعده ، وكشف عن محاسن الحضارة التى عرفها فى الغرب وفى فرنسا بوجه خاص ، وطالع الناس فيما كتب عنها لونا جديدا من ألوان الحياة لا عهد لهم به ، وشكالا من الحكم ونوعا من العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لم يعرفوه فيما مر بهم من استبداد الولاة والمماليك ومحمد على ، وحبذ تعليم المرأة ، فكأنه راد الطريق أمام « قاسم أمين » ، الا أنه فى كل ما كتب لم يدع لأمر منها ، ولم يتزعم دعوة للاصلاح والترشيد ، وان لم يتوان عن تطوير واصلاح كل ما عهد اليه به من عمل وخاصة فى ميدان التعليم ، ولابد أنه كان يدرك تماما أن التعليم خير مقوم للأمم وأعظم هاد الى طريق التقدم والارتقاء ، وهو ما دعا اليه محمد عبده بعد ذلك .

وبدأت ايجابية الحركة على يد جمال الدين الأفغانى ، وقد نزل مصر فى وقت كانت الأفكار فيه تجيش بالثورة ، واستبداد اسماعيل ومظالمه وسفهه يأخذ برقاب الناس ونفوسهم ، والطبقة المصرية الصميمة تبرز وتسفر عن نفسها فى مناقشات مجلس شورى النواب . فوجد فيها أكرم تربة لغرسه ، وأنغم صدى للحن الثورة الذى يتردد على شفتيه .

وحين جاء الأفغانى الى مصر ، كانت تنفعل بالثورة دون أن

تتصدى لها ، وكانت بين الاحجام والاقدام تلوذ بصبرها العجيب وقدريتها البالغة ، فأخذ بيدها الى الثورة وعبد لها الطريق .

وكان الأفغانى نسيج وحده فى عالم الاسلام ، لا نجد له بين المسلمين شبيها فى شجاعته وصلابته وحلمه وسماحته ، وصراحته وغضبته حين يغضب أو يثور الا عمر بن الخطاب ، « فبينما هو حليم أواب — كما يصفه الشيخ محمد عبده — اذ هو أسد وثاب .. فهم رسالته وما تتطلب من جهاد ، وما تقتضيه من أعباء فلم يرتبط بأسرة ، ولم يستعبده مال ، وعاش لأفكاره ومبادئه ، تكفيه أكلة واحدة فى اليوم كله ، وان أفرط فى الشاى والتدخين ، أعد نفسه للنفى فى كل لحظة ، فنافيه لا يتعبه الا شخصه ، ملابسه على جسمه ، وكتبه فى صدره ، وما يشغله فى رأسه ، وآلامه فى قلبه » .

وكانت السنون الثمانى التى قضاها بمصر حافلة بالأحداث الجسام ، فمظالم اسماعيل تهز ضمير المصريين هزا عنيفا ، وسفهه يكبلها بالديون الثقال التى جرت الى التدخل الأجنبى وفرض الرقابة الثنائية على المالية عام ١٨٧٦ وتأليف الوزارة المختلطة برئاسة نوبار عام ١٨٧٨ لتضم وزيرين أوربيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى .. والنفوس تتهيأ للثورة ، وان كانت تتهيبها ، فلما جاء نفض عنها التهيب ، وبث فيها من اقدامه ما حرك أعضاء مجلس شورى النواب بالمعارضة ، وحمل الضباط المصريين بعد ذلك على القيام بحركتهم التى انتهت بالثورة على الخديو .

ويصف الشيخ محمد عبده حال مصر قبل مقدم الأفغانى فيقول :

« ان أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ كانوا يرون شئونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستنيبه عنه فى تدبير أمورهم ، يتصرف فيها حسب ارادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان الى أمانته وعدله ، أو خيانته وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأيا يحق له أن يبديه فى ادارة بلاده ، أو ارادة يتقدم بها الى عمل من الأعمال يرى فيه صلاحا لأمته ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم مصرفون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربه عليهم ، وكانوا فى غاية البعد عن معرفه ما عليه الأمم الأخرى سواء كانت اسلامية أو أوربية ـ ومع كثرة من ذهب منهم الى أوربا وتعلم فيها من عهد محمد على باشا الكبير الى ذلك التاريخ ، وذهاب العدد الكثير منهم الى ما جاورهم من البلاد الاسلامية أيام محمد على باشا الكبير وابراهيم باشا لم يشعر الأهالى بشىء من ثمرات تلك الأسفار ، ولا فوائد تلك المعارف ومع أن اسماعيل ابدع مجلس الشورى فى مصر سنة ١٢٨٣ هـ . وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنا فى مصالح بلادهم ، وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل الهيئة الشورية ، لأن مبدع المجلس قيده فى النظام وفى العمل ، ولو حدث انسانا فكره السليم بأن هناك وجهة غير التى يوجهها اليها الحاكم لما أمكنه ذلك فأن بجانب كل لفظ نفيا عن الوطن ، أو ازهاقا للروح أو تجريدا من المال » .

وجاء الأفغانى ليقلب كل هذا ويخاطب المصريين بلغة جديدة يقول فيها بعد أن يستثير خمولهم واستكانتهم ويثيرهم على الظلم والاستعباد :

« انظروا اهرام مصر ، وهياكل منفيس ، وآثار طيبة ، ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط ، فهى شاهدة بمنعة آبائكم وعزة اجدادكم » .

« هبوا من غفلتكم ! اصحوا من سكرتكم ! عيشوا كباقى الأحرار سعداء » .

ومنذ ذلك الحين — كما يقول أحمد أمين — طارت شرارة الثورة العرابية .

ورأى المصريون فى الأفغانى طرازا جديدا من الرجال ، فيه من الفارق بينهم وبينه من الطباع ما هناك من فارق بين جبال الأفغان الشامخة الجهمة وسهول مصر المنبسطة الباسمة ، وما هناك من فارق بين رجل الجبل الحر الطليق ورجل السهل المقيد بقيود الاقامة والاستقرار .

لهذا كان الأفغانى طرازا وحده بين الطهطاوى ، ومحمد عبده ، ولطفى السيد ، وأن اتفقوا جميعا فى المنحى واختلفوا فى النهج ، فلم يكن الطهطاوى صاحب دعوة وانما كان صاحب فكرة استحسنها ولم يدع لها وظهر أثر تلك الفكرة فى كل عمل تولاه فكان رائدا من رواد التمدين الأوروبى دون أن يدعو لهذا التمدين وعرف الناس بالحضارة الأوربية دون أن يرتدى مسوح الدعاة والمصلحين ، وقصر جهده على التجديد والاصلاح داخل اطار العمل الذى يتولاه ، وما كان لغيره أن يكون غير هذا فى ظل الحكم العلوى وفى رحاب « ولى النعم » ، وفى وقت لم تتعرف مصر بعد على ذاتها ووجودها .

وكان محمد عبده كلطفى السيد مفكرا عقليا ، وان جرفته

الثورة العرابية ، كما جرفت غيره من المصريين ، فقد غرس الأفغانى بذرة الثورة فى نفسه كما غرسها فى بقية المصريين ، وشارك فى الثورة العرابية كما شارك فيها غيره من أقطاب الثورة حينذاك ، وان تخلى عن الأسلوب الثورى بعد فشل الثورة ، الا أنه لم يتخل عن صلابة الرأى والدعوة الى الاصلاح ، ولم تتخل عنه الشجاعة الأدبية التى ربطت بينه وبين الأفغانى ، فظل يجهر برأيه ويتحدى السلطة ، سواء غضبت عليه السلطة أو رضيت عنه فما كان يهمه فى قول الحق والدعوة اليه رضا أو غضب ، ولم يكن يحب الطفرة فلم يحبذ الثورة فى بدايتها ، وما كان من المتشيعين لعرابى ، فقد كان يراه دون هذا العمل الكبير ، وما كان من المحبين لتوفيق أو الموالين لأسرة محمد على ، فاذا كان له أن يختار جانبا من الجانبين ، فما كان ليختار الا جانب عرابى المصرى الصميم الذى تزعم الحركة وانقلب المصريون كلهم معه على توفيق يشايعونه وينصرونه ، وما كان لمحمد عبده أن يقف على الحياد والبلاد تمور بالثورة والمصريون ينقمون على توفيق خيانته واستعداءه للأجانب عليهم ، تقمته نفسه على توفيق وعلى أسرة محمد على .

فاذا انقلب الشيخ محمد عبده ثائرا ، وهو من المحبذين للتطور دون الطفرة فلأن روح الأفغانى كانت تقبع فى ضميره ، ولأن المصريين جميعا قد أجمعوا على الثورة فليكن معها علها تثمر خيرا ، وليقود شوراها الى الصواب والحكمة .

وتبقى فيه اثارة من روح الثورة العرابية ومن روح أستاذه

جمال الدين الأفغانى ، فيبدآن معا اصدار « العروة الوثقى » فى باريس توارى بالثورة على الاستعمار وتندد بالرجعية والجمود وتحمل على الظلم والاستعباد ، وتدعو الى حمل السلاح ومقابلة القوة بالقوة .

وتحتجب « العروة الوثقى » ويرتحل الأفغانى الى بلاد الاسلام ويعود الشيخ محمد عبده الى بيروت ، فيعود الى طبيعته الأصلية من تحكيم العقل ، والدعوة الى الاصلاح والأخذ بسنة التطور فى التقدم والارتقاء .

ويؤوب الغريب الى الوطن بعد سنوات ست قضاها فى بيروت منفيا ، وما كان توفيق ليرضى بالعفو عن رجل جاهره العداء وأخذ عليه خياناته وقال عنه فى حديث الى « بول ميل جازيت » الصحيفة الانجليزية « ان توفيق باشا أساء الينا أكبر اساءة ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله — انضم الى أعدائنا أيام الحرب — لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام ، ومع هذا اذا ندم على ما فرط منه وعمل على الخلاص منكم ربما غفرنا له — لأننا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية » .

ولكن « توفيق » يصدر عفوه راغما حين يرى كرومر ذلك ، وما كان كرومر لتفوته تلك البادرة التى سنحت ليبرهن على سماحة بريطانيا نحو رجل ناصبها العداء وكأنه يقول للمصريين ، اننا لا نحكمكم بقدر ما نسعى لارشادكم والتعاون معكم فى سبيل خيركم وهى بعض دعاوى الاستعمار فى تبرير حكمه

للشعوب ، وما كان كرومر ليفوته أيضا أن يتقرب الى المصريين بالعفو عن الشيخ وكأنه يثبت بالعمل ما كان يردده بالقول من أن الحكم البريطانى وقاء للمصريين من استبداد حكامهم .

ورجع الشيخ الى مصر وقد نزع عن نفسه ثوب الثورة بله العمل السياسى واتجه الى الاصلاح فى ظل السلطة الغالبة ، فكانت ردة أملاها الواقع المحتوم ، حيث لا تثمر السياسة عملا فعالا فى حياة أمة شهدت النكسة وذاقت المرارة من فشل ثورتها . وحتى يقضى هذا الجيل الذى عاش سنوات المحنة ، لابد من تعبيد الطريق أمام الجيل الجديد ولن يكون ذلك بغير التعليم والتربية القويمة واصلاح ما فسد من أمور أو جمد من نظم وعقائد ، ولن يكون الاصلاح الا على يدى السلطة التى تستطيعه ، ووجد محمد عبده من سلطات الاحتلال عطفا على مشاريعه لم يجده عند الخديو أو بطانته ، وان أيده عباس فى البداية ، كما أيد الحركة الوطنية سعيا وراء مطامعه وأغراضه الشخصية فى اكتساب المصريين الى صفه ضد الانجليز ، ولكنه لم يلبث أن تنكر له كما تنكر للحركة الوطنية بعد ذلك .

ولقد تكشف للمصريين من أساليب عباس واستبداده مالم يتكشف لهم من أساليب أبيه وجده « فلم يكد يظفر بقليل من السلطان — كما يقول العقاد — [1] على عهد سياسة الوفاق بعد عزل كرومر حتى انقلب على شيعته وشيعة الحركة الدستورية

(١) العقاد : محمد عبده ص ٢٠٠ .

فساقهم الى السجن واحدا بعد واحد ، ثم ألجأهم الى المنفى باختيارهم فرارا من السجن والمصادرة » .

ولم يكن محمد عبده سلبيا فى حركته الاصلاحية ، فالى جانب العمل ما كان يتوانى عن ابداء الرأى صريحا فيما يعن من أمور ، وما كان يقصد من وراء العمل الا تحقيق الهدف الذى يبغيه من التقدم والارتقاء المنشود ، سواء عارضت السلطة ذلك أم أيدته ، وكان يصدر فى رأيه عما يعتقده ويدين به رضى ولى الأمر أم كره .

وكانت مدرسة لطفى السيد امتدادا لمدرسة الشيخ محمد عبده ، فى ايجابيتها وصراحتها واعتدالها وخاصة فى ذلك الطور الأخير من حياة الشيخ ، وفى اعتناقها لسنة الاصلاح والتطور والابتعاد عن العنف والتهييج السياسى والثورة ، وان ارتدت الى العمل السياسى الذى كفر الشيخ به وابتعد عنه .

فاذا كان فشل الثورة العرابية هو الذى حمل الشيخ بعيدا عن السياسة ، فان النكسة التى أعقبت الثورة كانت حافزا للجيل الجديد على توقى نتائجها والخلاص من شرورها وأولها الاحتلال البريطانى وسيطرة الانجليز على الحكم ، فقام مصطفى كامل يدعو للجلاء ويؤلب الرأى العام فى الداخل وفى الخارج ضد بريطانيا واحتلالها الغاصب للبلاد ، وقام لطفى السيد يدعو للاستقلال والدستور ، فان استبداد الخديو لا يقل شرا عن الاحتلال ، وأن التمسك بسيادة الدولة العثمانية لا نفع فيه ولا جدوى من ورائه . وسارت الكثرة وراء مصطفى كامل وذهبت القلة — وان

كانت قلة متميزة — وراء لطفى السيد وان لم تتشيع له فى كل ما يقول ، فقد كان السراة والمثقفون فيها على طرفى نقيض من حيث الاتجاهات الفكرية والسياسية . وبذلك انغمس جيل ما بعد الثورة العرابية فى السياسة بعد أن نكص عنها جيل الثورة .

وفى هذا الجيل — جيل ما بعد الثورة العرابية — تحددت معالم الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية متأثرة بكل الملابسات التاريخية التى مرت بها البلاد ، بكل ما فيها من متناقضات والتى لعبت دورها الفعال فى عملية المزج العام بما يتطلبه من تجانس وانسجام .

وانعكست تلك المعالم بكل متناقضاتها على شخصية لطفى السيد فأصبح الناطق الشعورى بلسان جيله وعصره وغدا فى هذا الجيل معلمه الأول . وكان له من استعداده الذهنى والعقلى ما بوأه مكان الصدارة الفكرية فى جيله وبين أبناء الجيل الذى أعقب جيله . فلم يتقيد بتقاليد الطبقة التى ينتمى اليها وان لم يتحرر منها ، فقد خرج لطفى السيد كما قلنا من طبقة الأعيان المصريين وهى طبقة محدثة ، كما عرفنا ، لا يمتد تاريخها الى أبعد من عصر اسماعيل ، ولا يتجاوز منذ وضعت بذرتها الأولى حتى بداية الاحتلال أكثر من عشرين عاما وان نمت عن حيوية بالغة فى تطورها واكتمالها .

وعاصر لطفى السيد مراحل النمو التى حملت أباه « الشيخ سيد أبو على » من زمرة أعيان القرى الى زمرة أعيان القطر

ووجهائه ، ففى عام ١٨٨٢ نرى اسم الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية فيمن حضر الجمعية العمومية التى دعا اليهـا عرابى عام ١٨٨٢ كما عرفنا ، وفى ذلك الوقت لم يكن لطفى السيد قد جاوز العاشرة من عمره الا ببضعة شهور فقد ولد فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٢ بقرية برقين من أعمال مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية ، وكان جده « على أبو سيد أحمد » كأبيه عمدة للقرية ولم يكن تعدادها حينذاك على ما يذكر لطفى فى « قصة حياتى » ليزيد على مائة نسمة ، فهى اذن قرية صغيرة ولا يبلغ عمدتها من الجاه مبلغ العمد الكبار فى المدن الكبيرة ، ولكن الشيخ سيد أبو على كان رجلا عصاميا كما يصفه عبد العزيز باشا فهمى فى معرض صداقته للطفى السيد فى « هذه حياتى » فقد استطاع أن ينمى ثروته ويبدو أنه كان فلاحا ذكيـا ممتازا ، ونال رتبة البكوية ثم الباشوية فأصبح « سيد باشا أبو على » وكان زميلا لابنه فى عضوية حزب الأمة منذ تكوينه عام ١٩٠٧ .

ومن تقاليد الأسر المصرية وهى سنة عربية فى الأصل ، أن تؤثر البكر من أبنائها بمعاملة خاصة وكأنها تعده فى مجتمع أبوى ، لتحمل مسئولياته فى رعاية الأسرة وزعامتها من بعد . وكان لطفى السيد على ما يقص صديقه عبد العزيز فهمى أثيرا لدى أبيه حتى أحب أن يؤثره على أخواته بأربعمائة وخمسين فدانا كان قد شرع فى شرائها عام ١٩٠٦ وأراد أن يكون عقد المشترى باسم لطفى السيد لولا رفضه أن يميز على أخوته .

وينعكس هذا الايثار للأكبر من الأبناء على تربيته ، فمنذ النشأة الأولى يسلك مسلك الرجال كما يراد له ، وان كانت تلك منقصة عند التربويين فى انكارها لنزعات الطفولة الا انها بما جرت عليه من الرعاية والتقويم الناصح كانت تنمى فى الطفل شخصيته الاستقلالية وثقته بنفسه ، وكانتا خلتين من خلال لطفى السيد طوال حياته مردها دون شك التقويم الناصح لا الزاجر فى سنى الطفولة الباكرة .

وثمة خلة أخرى من الأنفة والاعتزاز والشعور بالسيادة تضفيها سنو الطفولة الباكرة من ينشأون فى حمى العصبية والزعامة الأبوية المقربة ، وهى خلة يتمثلها أبناء العصبيات فى الريف دون المدن حيث تتضاءل العصبيات فى المدن ، ويقصر الوجهاء والسراة فيها عن الرعاية الأبوية التى تتمثل فى زعامة العصبيات الريفية ورعايتها للقرية .

وكانت تلك خلة من خلال لطفى السيد أيضا انعكست على سلوكه طوال حياته ، فكان اعتزازه بمصريته اعتزازا يقوم على العصبية فراح يدل بمصريته ويدل بما عليه المصرى من استعلاء وفخر ، فبينما هو يتكلم لغة قريته وينطق القاف (جافا) على غير لغة القاهريين وأبناء الذوات ، اذ به أرستقراطى السمت والشارة فى مظهره ووجاهته — كما يقول العقاد — يحرص عليهما فى زيه وتقاليد سلوكه المهذب ، وكأنه يتحدى عظمة التركى بعظمة الفلاح ، وبينا هو يرتدى قفطان الوجيه الريفى فى الدار ، اذ به لا يواجه الناس فى المحافل الا مرتديا « البونجور » ويأبى أن

يطلب جوادا من جياد الشرطة وهو وكيل للنيابة فى صدر شبابه ينتقل به من بلد الى بلد للتحقيق والتفتيش ، ويقتنى لنفسه جوادا خاصا وسائسا له ، ويخرج الى الحقول للصيد ، ويمارس الرياضة البدنية ويختار أكثرها نبالة كالمبارزة بالسيف شأن النبلاء فى أوربا ، مدلا على وجاهة السيد التركى بوجاهة السيد المصرى .

وكانت تلك سمة كثير من النابهين المصريين ، فقد كان مصطفى كامل حريصا هو الآخر على هذا السمت من الوجاهة وأدب السلوك شأن السراة والنابهين من الترك ، فقلما كان يبدو الا مرتديا « البونجور » وفى هالة من الوضاءة والوجاهة يضفى عليها ذكاؤه اللماح من جمال الروح ما كان يكسوه من جمال الخلقة ونبل المظهر .

ولم يكن من يدل من المصريين على الترك بالوجاهة أو مظاهر السيادة مدلا بها عن مركب نقص أو حقد اجتماعى من قبيل هذا الحقد الذى يسيطر على الطبقات فى صراعها المرير للمساواة ، ولكنه دل من ينشد التفوق والبروز فى ميدان الوجاهة والسيادة ، فان دل على شىء فلا يدل الا على مركب الاستعلاء الذى يمتصه المصرى من انتمائه الى عصبية قوية أو اعتزازه بكيانه القومى .

وسرت عقدة الخوف من العنف أو الثورة فى نفس لطفى السيد كما سرت فى نفوس أبناء جيله من فشل الثورة العرابية ، ونأى به تكوينه العقلى عن الملاحاة فى الحزبية أو اللدد فى الخصومة ، وما كانت سماحته لتدع بينه وبين الناس مكانا لضغن

أو جفـوة ، وما كان أى خلاف بينه وبين غيره ليصـل به الى الخصومة فى أية صورة من صور الخصومة الا أن يؤثر العزلة والابتعاد .

وانعكس هذا الخوف من العنف أو الثورة التى تواجه قوة لا طاقة لهـا بها ، على تفـكيره وسـلوكه العقلى فكان ايمانه بالديمقراطية ايمان من يرى فى الاقناع الحر سبيلا الى الحق وأن الحق دائما فوق القوة ، وكان ايمانه بالتطور ايمان من يرى أن الزلل فى الطفرة لا تؤمن عواقبه وان الأعداد يسبق العمل دائما فان أردنا الاستقلال فعلينا أن نعد الأمة لنيل الاستقلال .

وكان فى ايمانه بالديمقراطية وحرية الرأى وحده ، لا يرى الرأى وحده ، ولا يبدو كمن يرجح منه جانبا على الآخر ، فاذا كان الرأى رأيه طرقه بالحجة والدليل ، وترك الناس دونه يتشيعون له أو يحملون عليه ، ولكنه يبقى فى ايمانه به يسوق الدليل وراء الدليل على صحته من غير أن يقع فى لجاجة أو يسوقه الجدل الى العنف والتحامل ، فاذا غلب على أمره — ولم يكن ليغلب فى أمر يؤمن به الا أن تحول ظروف قاهرة دونه ودون ابداء رأيه ، آثر العزلة وهجر الميدان ولا يهجره الا كارها ، فحين هجر الصحافة (وكسر قلمه) كما يقول ، لم يهجرها الا بعد أن رأى أن قيود الحرب قد تحول بينه وبين ما يكتب فالكاتب المقيد — كما يقول الدكتور هيكل [1] فى هذا الصدد — لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة .

---

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٧٠ .

ولم تكن الصحافة لديه مهنة أو هواية ، ولكنها وسيلة للتعبير عن رأى والدعوة الى فكرة ، فاذا لم تعد بعد وسيلة للتعبير الحر ، واذا انتهت الفكرة بوقوع ما ينقضها أو يهدمها ، لم يعد فيها ما يستهوى صاحب رأى أو داعية فكرة كلطفى السيد .

وكانت آثار الحرب العالمية الأولى قد امتدت الى مصر حينذاك وفرض عليها الانجليز الأحكام العرفية وما تقتضيه من رقابة على وسائل النشر ، ولم يكن راضيا عن اشتراك مصر فى الحرب بغير مقابل ، وكان يرى اعلان استقلال مصر أولا ، فاذا اشتركت فى الحرب ، اشتركت كحليفة لبريطانيا ولم تشترك كتابعة ، وسعى لهذا الغرض بعد أن لاحت البوادر بدخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، وقدر أن موقف تركيا قد يؤدى الى تغيير موقف بريطانيا من المسألة المصرية ، وأراد أن يكون هذا التغيير لمصلحة مصر ، فلما فشل فى سعيه هجر السياسة والصحافة معا واعتزل فى بلدته « برقين » ولم يكن اعتزاله مما يتناقض وطبيعته الافلاطونية التى تقدس الواجب وتلتزم الحق دون اسراف أو عنف ، وليست السياسة ابان الحروب مما يخضع للمنطق أو ينزل على الحق .

وفى ايمانه بالتطور ، كان ممن يعتقدون أن الحياة فى سيرها تحقق فى ذاتها وفى جوهرها الارتقاء والكمال ، وان الفكرة الجديدة لا تنبت الا فى ضمير فكرة أخرى سبقتها ، والخطأ يصلح من ذاته ، لأن الفكرة وهى نبت العقل والضمير ، والعمل وهو نبت التفكير والارادة مما يحتمل الخطأ والصواب ، أما الحياة فانها

تخضع لحيوية التغير الحتمى الى الارتقاء والكمال ، وهى عملية طبيعية ترمى الى بقاء الأصلح ، وتنعكس تلك العملية على تفكير الانسان وارادته ، فاذا ضلت الارادة أو أخطأ التفكير حملتها سنة التطور الى القصد ونأت بها عن تكرار الخطأ ، وبهذا يخضع الفكر وتخضع الارادة لسنة التطور المحتومة التى لا تخطىء أبدا ، وترجع هذه النظرة الى انعكاس نظرية داروين فى النشوء والارتقاء على الفكر الانسانى ، انعكاسا ترك أبعد الأثر فى تفكير القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، وان لم يكن لطفى السيد ممن يؤمنون بطرائق النظرية فى التطور الا أنه كان دون شك يؤمن بفلسفتها فى الارتقاء وبقاء الأصلح .

فاذا كانت سنة التطور هى التى تهذب الخطأ وتقيمه على الصواب ، فليس لنا أن نأسى لضلال يلم أو مين يقع ، أو خطأ يتردى فيه فرد أو جماعة ، فان الحياة تتطور وترتقى بفعل قوى حتمية تتكيف معها ارادة الانسان وتفكيره تكيفا يدفعها الى القصد من سبيلها .

ولقد كنت أسأله عن جيلنا وجيل من سبق فيقول جيلكم أفضل وأحسن ، وحين أشير الى بعض نواحى الضعف فى حياتنا ، كان يقول انها من سمات القوة ، ودليل القوة أننا نلمس الضعف ونحسه ونعمل على اصلاحه ، واليوم أحسن من الأمس ، والغد أحسن دون ريب من اليوم .

وما كانت القوة وما كان العنف سبيلا للارتقاء فاذا اعتقدنا « أن طريق الرقى هو استعمال القوة اعتسافا فهذا طريق خطر

السلوك عقيم النتيجة .. فان الأقلام فى مصر مجمعة على أن السلام هو الطريق الوحيد .. » [1] .

« اعترف أن مذهب التطور والارتقاء ، مذهب لا تأخذ طرائقه بالأبصار ولا تخلب الألباب ، وان كانت نتائجه بهرة لمن يستطيع العمل من غير جلبة ، والصبر اللازم لانتظار نتائج العمل » .

فاذا لم يكن العنف أو الثورة من طباعه فما كان التطرف وهو من سمات العنف خلة من خلاله ، حتى ليقف أحيانا من الرأيين المتعارضين ، على حد سواء لا ينكر ولا يحبذ ، ويرى من حسنات أحدهما ما يراه فى نقيضه ، مما يقف به دون الحماسة لأيهما .

ومما يقال عنه على لسان سعد زغلول أو محمد محمود كما يذكر العقاد فى « رجال عرفتهم » « أنه قوى الفكر ولكنه قد يكون فى بعض تقديراته واحتمالاته قوتين متعارضتين » وقد جعلته قوة فكره مرجعا للمشورة الصادقة بين محبيه وأصدقائه وتلاميذه من « المشتغلين بالحكم والقائمين بأعمال الوزارات ، فكان يمحضهم الرأى من جميع احتمالاته ، ويتركهم أحرارا فيما يختارون ، وان كان ليتركهم أحيانا أخرى على باب التيه يحارون بين مضطرب الأفكار ومفترق الظنون والتقديرات » .

ومما ينم عن تماسك الشخصية واستوائها نظرتها الشاملة

---

(١) الجريدة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ من مقال بعنوان « فى سبيل الارتقاء » .

للأشياء وتعدد جوانبها ومنافذها ، مما يوحى أحيانا بالتناقض ، وان لم يكن تناقضا الا بقدر ما يستوحيه بعد النظر وشمول النظرة من مظاهر التناقض فى طبيعة الأشياء ذاتها .

وما كان لطفى السيد ليرى الشىء من جانب واحد قد يغلب على ظاهره ، ولكنه بما أوتى من قدرة على الاستغراق الذهنى والتمثيل العقلى لحقائق تغيب على الكثيرين ، يستطيع أن يرى ما لا يراه غيره من خفايا الشىء ومكنونه .

ووقته نظرته الشاملة وادراكه الواسع من التعصب لشىء من الأشياء ، وخلعت عليه سماحة الخلق والفكر حتى غدت السماحة سمة سلوكه البارزة .

وأضفت عليه سماحته هدوءا فى النفس ورحابة فى الخلق تقيه شر اللدد فى الخصومة ، أو القسوة فى مواجهة معارضيه ، وميزت تلك السماحة ديمقراطيته وتفكيره ، ولكنها لم تطغ قط على ايمانه واعتقاده وما يراه حقا ، وانه ليبقى على ما يعتقد ، وان خالف رأى الجماعة ، وان حملته ديمقراطيته على التسليم برأى الأغلبية ، فما كان النزول على رأى الأغلبية مما يحول بين الأقلية وابداء الرأى أو التمسك به ، فان أبرز ما تتصف به الديمقراطية أن تسمع للأقلية المعارضة وان كان لرأى الأغلبية المؤيدة الغلبة والقبول فى النهاية ، فاذا سلمت الأقلية برأى الأغلبية ، فليس معنى هذا أنها تخلت عن رأيها وانما معناه أن رأى الكثرة هو الذى يسود لأنها تمثل ارادة السواد الأعظم .

واذا كانت الديمقراطية فى ميدان النيابة عن الأمة هى التسليم

برأى الأغلبية ، فانها فى ميدان الفكر قد تختلف ، بل انها لتختلف دائما ، ذلك أن الفرد فى مجتمع جزء من كل وارادة الكل هى الارادة الغالبة فى ميدان العمل العام ، أو فيما يتعلق بكيان الكل ، والنائب فى البرلمان أو مجلس النيابة ممثل لارادة عامة هى ارادة ناخبيه أو ارادة حزبه الذى ارتضى الناخبون تفويضه فيما نص عليه الدستور أو القانون العام من شئونهم ، وارادة النائب هى ارادة الكل الذى يمثله أو الذى فوضه بأمر معين ، ولكن ارادة الفرد فى المجتمع لا يقيدها تفويض أو توكيل فان غلبت ارادة الكل فان هذه الغلبة لا تحرمه من ابداء رأيه ولا تمنعه من الثبات عليه وان خالف رأى الجماعة ، فاذا كانت النيابة مما يقيد النائب فى رأى أو عمل ، فليس هناك ما يقيد الفرد فى رأى أو عمل يسوقه الى الجماعة ، فانه لا يمثل فى هذا الا رأيه ورأى قلة أو كثرة من المتشيعين لرأيه ، وانه ليعتقد ان ما يراه أصلح مما تراه الكثرة ، وحجته لدى الكثرة هى الاقناع والمنطق ، فان أخذوا به كان ما يبغيه والا « كان اغتباطه بذم الناس اياه ، أشد وأكبر من مدحهم اياه » . وتلك بعض من عبارة لابن حزم الفيلسوف الأندلسى اتخذها لطفى السيد شعارا للجريدة منذ صدورها حتى احتجابها وهى :

« من حقق النظر وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلمتها لأول صدمة ، كان اغتباطه بذم الناس اياه أشد وأكبر من مدحهم اياه » .

فليس ثمة تناقض لدى لطفى السيد بين ما يراه من ديمقراطية

الفكر وهى حرية الفرد فى ابداء رأيه والدفاع عنه وان خالف رأى الجماعة ، وبين ديمقراطية السياسة التى تقضى على الأقلية بأن تسلم للأغلبية ، على الأقل فى مجال العمل بما تراه .

ولم تكن ديمقراطية لطفى السيد خالية من القيود ، بل كانت مما يحكمها العرف والتقاليد الاجتماعية ، فلم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل يوما عن سمته الأرستقراطى ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل الى مستوى الجماهير فى مخاطبة الجماهير ، بل ظل طوال حياته يخاطب الصفوة والمثقفين ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن يخوض معارك الانتخاب النيابية بغير هـذا الأسلوب الفكرى ذى النزعة الأرستقراطية فخسر المعركة الوحيدة التى خاضها .

ولا يرى العقاد تناقضا بين المبدأ والسمت فى تلك الديمقراطية فيقول انه شعر من « مراقبته ومراقبة الوجهاء من أبناء الفلاحين أنهم جميعا ديمقراطيون على هذا المثال ، فهم كلهم ديموقراطيون لأنهم ينكرون سيادة الطبقة التركية واستئثارها بشرف الوجاهة الاجتماعية ، وقد كان الوجيه التركى يأبى على أكبر الوجهاء الفلاحين أن يساويه أو يصاهره أو يتخذ من المظاهر الاجتمـاعية مثل مظهره ، وقد سمعنا الكثير من تعليقات البيوتات التركية على قبول رئيس الوزراء لمصاهرة سعد زغلول وهو — على وجاهته بين أبناء الفلاحين — علم مشهور من أعلام القانون فى عصره » .

وقد يصدق هذا على غير لطفى السيد وأضرابه من المثقفين ممن بهرتهم الأنظمة الديمقراطية كمبدأ أو طريقة من طرائق الحكم تحقق سيادة الشعب وتكفل الحرية الفردية ، وكل ما عناهم أن

يشاركوا فى الحكم وما يضفيه الحكم من جاه وسلطان على أصحابه فى الشرق ، وأن يتخلصوا من استبداد الخديو وشيعته من الترك ، وأن يكون لهم ما للترك من سمات الوجاهة ومزايا الطبقة المختارة ، فأوغلوا فى احتذاء المثل التركية وتقليد الذوات فى حياتهم وسلوكهم ومظهرهم ، وطالبوا بالدستور والحكم النيابى ، لهذا وقفوا بجانب الثورة العرابية يؤيدونها وينصرونها ، فلما رأوا الموقف يفلت من يديها والخديو والأجانب يأتمرون بها ، تخلوا عنها حتى لا تجنى على كيانهم الجديد وما ظفروا به من مزايا أخيرة .

أما لطفى السيد وأضرابه من المثقفين فقد استهوتهم الديمقراطية كمذهب يفسح المجال للنمو الفردى والحرية الشخصية وطريقة من طرائق الحكم المستنير الذى أثبت نجاحه وتفوقه فى الدول الأوربية المتقدمة ، ولم تكن الديمقراطية لديه هى — كما يرى العقاد — ديمقراطية الطبقة ، أو ديمقراطية المساواة « بين المصريين وغيرهم من أصحاب السيادة فى بلادهم » فهذا أدخل فى باب السلوك الاجتماعى منه فى نظام الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وحرية الفرد فى الدولة التى يدين بالولاء لها .

ولا يغض من ديمراطية الفرد أن يكون « أرستقراطى السمت والشارة فى مظهره ووجاهته » فليس هناك ثمة تناقض بين الديمقراطية كمبدأ والأرستقراطية كمظهر ، فالديمراطية من حيث المبدأ سلوك عقلى والأرستقراطية كمظهر سلوك اجتماعى ، هذا

يقوم على الفكر والعقيدة وذاك يقوم على الرغبة فى المظهر والنزعة الى الوجاهة . وقد جمع الايمان بالديمقراطية بين لطفى السيد ورفيق عمره وكفاحه عبد العزيز فهمى ، على اختلاف ما بينهما من حب المظهر والنزعة الى الوجاهة ، فلم يكن عبد العزيز فهمى ممن يعنون بطلب الوجاهة أو أرستقراطية السمت أو رعاية المراسم والتقاليد اذا جاوزت الحق ، فمما يؤثر عنه انه كان « يمقت المظاهر . ولعله لم يشاهد يوما لابسا بدلة التشريفة الموشاة بالقصب بعد أن نال رتبة البكوية ، ثم بعد أن أصبح وزيرا وفاز برتبة الباشوية ، وقد كان فى الحفلات الرسمية لا يخرج من داره حتى يلبس فوقها معطفه ، ويرفع ياقته كيلا يبدو من نسيجها الذهبى شىء ، وحينما يخرج من هذه الحفلات يعود الى لبس المعطف ورفع ياقته بحيث يبرح داره ويؤوب اليها ولا يعلم أحد انه لابس غير بدلته العادية » [1] . وله فى الحق وقفات جاوزت به حدود المراسم والتقاليد على غير ما كان من رعاية لطفى السيد للمراسم والتقاليد والتحلى بفضيلة السماحة والحلم ، ففى حديث له مع السلطان حسين كامل حول قضية كان له رأى فيها غير رأى السلطان لم يصبر على ما يقوله وخاطبه باتصال قائلا « لقد أتعبتنى يا مولاى ، فانى أنا الذى أعرف حقيقة هذه القضية دونك » [2] . ولم يكن هذا محمودا فى مخاطبة السلاطين والملوك . وحكاية أخرى خلاصتها أن الملك فؤاد رغب

---

(١) طاهر الطناحى : من مقدمة هذه حياتى ص ٢١ .
(٢) المصدر السابق ص ٦٢ .

فى لقائه عندما ثار مشروع « ببروتيت » بتوحيد القضاء الأهلى والمختلط وكان له من هذا المشروع موقف أدى الى رفض نقابة المحامين له ، وعمل الملك فؤاد على طلب لقائه ولكنه رفض هـذا اللقاء مالم يتم وفقا للتقاليد المرعية بخطاب من ديوان التشريفات ، فلما دعى الى ذلك اعترض على ما جاء فى خطاب الدعوة « بناء على طلبكم مقابلة عظمة السلطان » وقال لمن حملها اليـه « انى مطلوب للمقابلة ولست طالبا لها ، فكيف تكتبون (بناء على طلبكم ؟) » .

ومن قبيل ذلك أيضا موقفه من الأمير محمد على ولى العهد حينذاك وكان قد صرح بانه باستنكاره لدعوة عبد العزيز فهمى الى كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، فما كان منه الا أن أطلق لسانه فى ولى العهد على مسمع من أعضاء نادى محمد على وكان الأمير رئيسه يومذاك ، ولعله حين بسط لسانه فيه كان ينكر عليه أن يتدخل فيما لا يعرف فقال « أتحسبون أننى لا أحترم الأمير محمد على ؟ أتحسبون أنه حين يتكلم عن الكتابة بألفاظه الفصيحة (كخذروف الوليد) يستحق منى غير الاحترام ؟ كلا .. اننى مطالب باحترام ولى العهد بحكم الدستور ! » .

ولم يكتف بهذا بل خرج من النادى الى قصر عابدين فى غير موعد من مواعيد التهنئة أو المعايدة وكتب فى دفتر التشريفات « انه يسأل الله أن يرزق الملك ولى عهد رشيدا تقر به عيناه » .

وغضب من صديقه لطفى السيد حين طلب اليه بعد أن سمع بما حدث أن يترك الأمير وشأنه ، وان كان غضبا لم يطل ، فقد

كان بين الرجلين من صداقة الفكر وأخوة الحياة ما لا تقف أمامه جفوة أو خلاف على رأى أو اختلاف فى الطباع أو تباين فى السمت والمظهر ورعاية العرف والبروتوكول ، وكانا طوال حياتهما على عقيدة ومنحى سياسى لا يفترقان ولا يختلفان فى هذا القصد وان اختلفا فى السلوك حيال الموقف الواحد ، وان تباينا فى حب المظهر والعناية بوجاهة الشارة والسمت وكان رأى عبد العزيز فهمى فى صديقة لطفى السيد أنه « ديمقراطى الرأى والعقيدة ولكنه طول عمره ارستقراطى بين الأرستقراطيين » .

فلم تكن أرستقراطية لطفى السيد الا فى مظهره وحياته وتطلعه كباقى أفراد طبقته من أعيان الريف ووجهائه الى التفوق على الطبقة التركية وكان هذا مما ينم عن عقدة الاستعلاء التى ركبت سواد المصريين من الترك ، وحملته عقدة الاستعلاء كما حملت غيره من وجهاء المصريين على أن يصهر الى أسرة رجل كان من أقران الخديو اسماعيل وكان أخا له فى الرضاع ونال من جاهه وثقته ما لم ينله رجل آخر فى دولته هو اسماعيل صديق المعروف بالمفتش .

ولم تكن الوظيفة لمثله وسيلة لكسب العيش فقد كان على ثراء يفوق حاجته ، وانما كانت وسيلة للخدمة العامة ، كما كانت وسيلة للجاه والسلطان عند الأسر المصرية التى حرمت جاه الوظيفة وسلطانها بغلبة العناصر التركية عليها ، والوظيفة وان قامت فى الأصل على الخدمة العامة التى تقتضيها الدولة والمجتمع ممن تؤهلهم مواهبهم لخدمة الدولة والمجتمع ، الا أنها كانت حينذاك

خدمة للدولة وتقتضيها من الموالين لها والقادرين ، وارتبطت فى أذهان الناس بسيادة الدولة فكانت سبيلا للسلطان ومظهرا للجاه ، يقبل عليها الناس فى مصر استكمالا للوجاهة وطلبا للسلطان ، حتى قيل (ان فاتك الميرى تمرغ فى ترابه) ، وأصبح هذا القول حكمة مأثورة عند المصريين الى عهد قريب . فكانوا يؤثرون الوظيفة الحكومية على غيرها مهما كان فى غيرها من سبل الكسب والارتقاء المادى ، وكانت الأسر المصرية تفضل زواج بناتها من موظف بالحكومة مهما قل دخله على غيره من المشتغلين بالتجارة والزراعة وغيرها من الحرف الأخرى ، الا أن يكون التاجر أو المزارع ذا مكانه مرموقة وعلى ثراء يستنكف معه العمل ويقف به على استثمار أمواله باستخدام غيره فحسب ، وكانت تلك ظاهرة مألوفة بين الأعيان والسراة فى الريف حين هجروا القرية الى المدينة وآثروا البطالة على العمل فى الزراعة ، وقلد الصغار منهم الكبار ، فانتكست القرية وتخلفت ، وجاءت المدنية الحديثة بوسائلها الجديدة من تعميم الكهرباء ومياه الشرب والمجارى والمواصلات الآلية التى عمت المدن فزادت فى تخلف القرية ونزوح السراة عنها الى المدينة ، وخاصة بعد أن احتل أبناء السراة بما حصلوا عليه من تعليم وظائف حكومية حملتهم على الاقامة حيث مقر العمل فى المدينة .

وسعى الأعيان الى الوظائف الحكومية حين تحطمت العوائق القديمة التى حالت بينهم وبينها ، ووجدت وظائف الحكومة

سوقا رائجة بين أصحاب النفوذ والسلطان من القادرين على (توظيف) الراغبين فيها ، وكان لكل وظيفة سعرها المقرر لها ، فمما يروى عن اسماعيل باشا صديق (المفتش) أيام كان أثيرا لدى الخديو اسماعيل وصاحب النفوذ الأكبر فى دولته ، أنه جعل لكل وظيفة سعرا يؤديه من يرغب فيها ، فكان على من يرغب فى وظائف المديرين أن يؤدى الى جيبه الخاص من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلا لمديرية أن يؤدى من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه ، أما وظائف نظار الأقسام فكانت رشوتها من ٥٠٠ الى ٧٥٠ جنيها [١] ، ووجدها الثراة من المصريين — ما داموا يؤدون الجعل — حتى وان كانوا من الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة ، فرصة سانحة لاحتلال تلك الوظائف التى كانت حرما عليهم حتى كان بين المديرين من يجهل القراءة والكتابة [٢] ، ولعل هذا ما يعلل ازدياد نسبة المصريين فى وظائف المديرين ووكلاء المديريات عام ١٨٦٩ — وقت أن كان اسماعيل صديق فى أوج سلطانه — عنها فى أية سنة أخرى وخاصة بعد عام ١٨٧٦ حين لقى مصرعه ، فقد كان اسماعيل صديق فى الأصل مصريا وفلاحا فآثر بنى جلدته بالمناصب وان اقتضاهم الثمن ، وكان عاملا قويا فى نمو تلك الطبقة من المصريين الذين برزوا فى عهد اسماعيل .

---

(١) ، (٢) أمين باشا سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا المجلد الثالث من الجزء الثالث . ص ١٤٥٢ .

ولعل هذا — كما نعتقد — مما حمل الخديو اسماعيل على الغدر به بعد ذلك ، فما يروى فى هذا الصدد « أنه بعد انصراف كبار الموظفين من تشريفة عيد من الأعياد قال سمو الخديو انى مسرور لمشاهدتى معظم المديرين من ذوى اللون الأسمر المصرى البحت » ومما يؤيد ذلك أن تلك الظاهرة قد اختفت فى السنوات الأخيرة من عصر اسماعيل .

وما كان اسماعيل صديق (المفتش) ليصل الى ما وصل اليه من جاه ونفوذ وهو الفلاح المصرى لولا صلة الطفولة التى ربطت بينه وبين الخديو اسماعيل فقد كان أخا له فى الرضاع ، ولم يكن اسماعيل المفتش شذوذا بين الأتراك والمصريين فى عصره فهم جميعا مع السلطان ان عدل أو ظلم سواء يستمدون نفوذهم وسلطانهم من التقرب اليه وهم جميعا فى خدمته طوع أمره لا يخالفون له مشيئة أو أمرا ، تتضاءل مشيئتهم أمام مشيئته وليس لهم من الأمر الا ما يراه ، فنراهم تقربا اليه يزينون له ما يراه ما دام يستهويه ويرغب فيه حتى لا تكون مخالفتهم له وان كانت من باب النصح سببا فى تغيره من ناحيتهم وانقلابه عليهم فى حكم سمته الاستبداد ولا يستنكف من الغدر والظلم .

وحمل اسماعيل المفتش من آثام خديويه ما حمل فلم يرحمه المؤرخون ، وان جاوزوا القصد فى حملتهم عليه ، فما كان وجوده من عدمه ليغير من آثام اسماعيل وشروره واستبداده وكارثة الديون التى حلت بالبلاد فى أيامه ، فعيروه بأنه ابن فلاح وصعلوك

الأصل ، وكأنهم يستكثرون على المصرى أن يجمع ثروة أو يتطاول الى حياة السراة [1] . فهل كان الموقف يختلف لو كان من ذوات الترك أو أمراء البيت الخديوى . وقد ارتفعت أملاك الخديو اسماعيل نفسه من ١٥ ألف فدان فى بداية حكمه الى ٩٥٠ ألف فدان فى أواخر حكمه كما قلنا من قبل .

وقال عنه الرافعى انه نشأ فى « بؤس وعوز » وان « اصطفاء

---

(١) ومما قاله أمين باشا سامى فى اسماعيل صديق ما نصه :

« وبذلك صار اسماعيل صديق باشا المعين فى الحقيقة لكل مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة ومأمور وناظر قسم ، وبذلك صار الكل محاسيبه يغمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم » .

« وكانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ، وكان ينفق منها عن سعة متناهية ، فكانت ملابس نسائه وحليهن والرغد المحيط بهن وكثرة حشمهن وخدمهن وفخامة دورهن ومواكبهن وكل ما يحيط بحياتهن فى مظاهر الأبهة والجلال ما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذوات أميرات البيت الخديوى ويغرن منهن عليه غيرة صحيحة ، فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك وثمن مظلة من مظلاتها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات » .

« ولقد نفد صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان ابن فلاح وصعلوك الأصل .

« أما عقاراته عند نفيه فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة ، عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية وكلها مؤثثة بأفخر الأثاث والرياش » . =

الخديو لأمثاله كان سببا فى تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد الى حالة الافلاس » [1] .

الا أننا نستكثر على من كان أخا فى الرضاع للخديو أن ينشأ فى « بؤس وعوز » فما كانت الهبات والنعم الا لمثله من أبناء الجوارى والمرضعات والكلفوات ونساء الحاشية فضلا عن الرجال من خدم الأسرة الخديوية ، كما نستكثر أن يكون لأمثال هؤلاء الخدم مهما علا قدرهم تأثير على السلطان .

فان كانت مذمة لاسماعيل المفتش فهى مذمة للعصر ومأثوراته وهى مذمة للحكم وأساليبه وان كنا لا ننسى له محمدة تقديم المصريين فى مناصب الادارة العليا وان تقاضى الثمن منهم ، وما كان للطفى السيد أن يصهر الى أسرته وهو الحريص على الوجاهة بكل ما تقتضيه من نبل وحمد — لو وجد فى تاريخ عاهلها ما يشينه أو ينقص من قدره فى عصر كانت الرشا والهدايا تقدم حتى للسلاطين ، وكان جمع الثروة والاستزادة منها سنة محمودة لمن يقدر عليها ، ولولا ذلك ما استطاعت طبقة الأعيان

= « وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى ، وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات ، وأما الجوارى فكن يزدن على سبعمائة جارية شركسية بيضاء ذات ثمن يفوق كل تقدير وخمرية مسكرة وسمراء غانجة وحبشية شقرية ذات أعين بقرية وبرنزية موشومة ذات نهود سفرجلية ، وسودانية فحماء متقدة الدم الهائج » .

تقويم النيل ص ١٤٥٤

(١) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٣٧ .

المصريين أن تصل الى ما وصلت اليه من جاه وثروة مع الأتراك والحكم الخديوى الذى يميز بينهم وبين التركى . وقد سلكوا جميعا فى احراز الثروة مثلما سلك اسماعيل المفتش وكانت الرشوة بعض وسائلهم لاحتلال مناصب الحكم وكانت الزلفى الى الحكام مما يحمدونه تأمينا لمصالحهم ودلا به على غيرهم فى المباهاة بمعرفة (الحكام) . وظلت تلك الظاهرة قائمة فى المجتمع الريفى الى عهد قريب فصحبة المدير أو المأمور أو ذى منصب مرموق فى الحكومة مما كان يتباهى به القوم فى مجتمع يقوم على التمايز الطبقى .

فالوظيفة الحكومية فى عرف المصريين من الأعيان وأبنائهم مظهر للجاه وليست وسيلة لكسب العيش ، ويزيد عليه عند لطفى السيد أنها وسيلة للخدمة العامة ، وتلازمت هاتان الخلتان فى تقدير الوظيفة لديه فكان يضفى عليها ما يزينها فى نظر الناس ولم يكن بدعا لديه أو لدى أنداده من السراة أن ينفق عليها أضعاف ما يكسبه منها . فاذا اختلت خلة من هاتين الخلتين فى تقديره تخلى عنها وتركها غير نادم الى الاقامة فى بلده أو الى عمل آخر تتحقق فيه هاتان الخلتان من حسن الاعتبار والخدمة العامة . وكانت الوظائف العامة التى تولاها فى النيابة أو دار الكتب أو الجامعة أو الوزارة حين أصبح وزيرا ميدانا فسيحا للخدمة العامة التى تحتاجها الأمم فى نهوضها وتقدمها ، وكانت مما يتفق وطابعه الفكرى واتجاهاته العقلية ، وسمته الاجتماعى . وكانت جميعا وظائف مرموقة فى تقدير الناس والمجتمع .

وقد تمثل لطفى السيد جيله خير تمثيل ، وكان هو المعبر الحقيقى عن ارادة عصره ، وفى هذا تتمثل عظمته الحقيقية ، حين استطاع فى يسر ولين أن يوفق بين القديم والحديث ، وبين المحافظة والتجديد ، وان يوائم بين الفكر الغربى والفكر الشرقى ، وأن يتبين بين العديد من المتناقضات حاجيات عصره الحقيقية وأن يعبر عنها أبلغ تعبير فكان بحق أستاذ الجيل .

obeikandl.com